جامعـــة عمـــار ثليجـــي الأغـــواط

كليـــة الحقـــوق والعلـــوم السياسيـــة

قســـم العلـــوم السياسيـــة

العنـــوان :

سياسة تهيئة الإقليم و أثرها على التنمية المحلية في الجزائر

مذكـرة ضمـن متطلبـات نيـل شهـادة الماستـر فـي العـلوم السياسيـة

– تخصـص إدارة المـوارد البشريـة–

مـن إعـداد الطالـب: إشـراف الأستـاذ(ة):

– قريبيـز أحمـد – د. بـن عيسـى معمـري

أعضـاء لجنـة المناقشـة

الإسـم واللقـب	الصفـة
أ.د– محبوبـي محمـد	رئيسـاً
د– بـن عيسـى معمـري	مشرفـاً ومقـرراً
د– ميلـودي محمـد	ممتحنـاً

السنـة الجامعيـة : 2025–2026 م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى في سورة العلق:

﴿اقْرَأْ بِاسْمِ رَبِّكَ الَّذِي خَلَقَ * خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ عَلَقٍ * اقْرَأْ وَرَبُّكَ الْأَكْرَمُ * الَّذِي عَلَّمَ بِالْقَلَمِ * عَلَّمَ الْإِنْسَانَ مَا لَمْ يَعْلَمْ﴾ (العلق: 1-5)

شكر

"بدايةً، أرفع أسمى آيات الشكر والعرفان لله عز وجل على توفيقه وتيسيره إتمام هذا العمل بنجاح.وإني أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى سعادة الأستاذ المشرف:د. بـــن عيســـى معمـــري على تفضله بالإشرافعلى هذا الموضوع، وعلى ما قدمه لي من نصائح قيمة وتوجيهات سديدة. لم يبخل علينابوقته وجهدهرغم مشاغله الكثيرة، فجزاه الله خير الجزاء.

كما نخص بالشكر الجزيل لجنة المناقشة الموقرة، ونشكر جميع الأساتذة الأفاضل على دعمهم,إلى كافة الأساتذة الكرام أعضاء الهيئة التدريسية في كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية،جامعة عمار ثليجي.

"إلى من أرسله الله رحمة للعالمين، وإلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة

ونصح الأمة، سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، أزكى الصلوات وأتم التسليم.

إلى والدي الكريمين، سندي وعوني، ونور دربي ووجهتي. إلى من كانت دعواتهما الصادقة أبلغ الأثر في نجاحي وتوفيقي، أهدي فرحة تخرجي هذه.

إلى أمي ، مصدر قوتي وسندي في الحياة, الذي رافقتني منذ خطواتي الأولى في طلب العلمإلى أخواتي ,أنتم عوني وسندي الذي لا يميل.

إلى كل نبضة دفء في بيتي الصغير، وإلى براعم عائلتي الجميلة.

إلى أستاذيد. بـــن عيســـى معمـــري الذيمدلنا يد العون وقدملنا التوجيه والإرشاد، فله منا كل الثناء والتقدير بعدد قطرات المطر على جهوده القيمة

إلى كل من ساهم وأعاننا في إتمام هذه المذكرة، وإلى كافة زملائنا في كلية الحقوق والعلوم السياسية قسم العلوم السياسية،

وإلى كل الأحباب الذين ذكرهم قلبي ونسيهم قلمي."

مقدمـــة

مقدمة :

تُعدّ سياسة تهيئة الإقليم من أهم السياسات العمومية التي تعتمدها الدول لتحقيق التوازن المجالي وتعزيز التنمية الشاملة، حيث تهدف إلى تنظيم استغلال المجال الجغرافي بطريقة عقلانية تضمن توزيعاً عادلاً للموارد والأنشطة الاقتصادية بين مختلف المناطق. وقد برز الاهتمام بهذه السياسة في ظل التفاوتات التنموية بين الأقاليم، وما تفرضه من تحديات تتعلق بتحقيق العدالة المجالية وتقليص الفوارق الاقتصادية والاجتماعية.

وفي هذا السياق، أصبحت تهيئة الإقليم أداة استراتيجية لتوجيه الاستثمارات وتحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية، بما يساهم في خلق بيئة ملائمة لتحقيق التنمية المحلية المستدامة. كما ترتبط هذه السياسة ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم الحوكمة المحلية واللامركزية، حيث تلعب الجماعات المحلية دوراً محورياً في تنفيذ برامج التهيئة بما يتماشى مع خصوصيات كل إقليم.

ومع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي يشهدها العالم، خاصة في ظل العولمة والتطور التكنولوجي، ازدادت أهمية تبني سياسات فعالة لتهيئة الإقليم قادرة على الاستجابة لمتطلبات التنمية المحلية، وتحقيق التكامل بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين. ويُعدّ تحقيق التنمية المحلية أحد الأهداف الأساسية لهذه السياسة، لما لها من دور في تحسين مستوى معيشة السكان، وخلق فرص العمل، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي.

أما في الجزائر، فقد حظيت سياسة تهيئة الإقليم باهتمام متزايد في إطار الإصلاحات الاقتصادية والإدارية التي تبنتها الدولة، حيث سعت إلى وضع مخططات وطنية وإقليمية تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة بين مختلف المناطق، خاصة في ظل التفاوتات بين الشمال والجنوب والمناطق الحضرية والريفية، و التّي تمّ وضعها من خلال القانون رقم 01-20 غير أن تطبيق هذه السياسة واجه عدة تحديات، من بينها ضعف التنسيق بين الفاعلين، ومحدودية الموارد، و نبيّن ذلك من خلال هذه المذكرة.

- أهميــة الموضــوع:

الأهمية النظرية (العلمية) :

تكمن في تقديم مادة علمية تسلط الضوء على آليات التخطيط المجالي،وربط المفاهيم النظرية للتهيئة الإقليمية بالتنمية المحلية، مما يشكل رافدا للباحثين المهتمين بمجال جغرافيا الإقليم و التنمية التشاركية.

الأهمية التطبيقية(العملية) :

تنبع من مواكبة الدراسة للتوجهات الميدانية في الجزائر الرامية إالى تقليص الفوارق الجهوية و تحقيق التوازن المجالي بين الشمال و الجنوب و المناطق الريفية. وتبرز الأهمية في فحص و تقييم أدوات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) كإطار مرجعي عملي،لمعرفة مدى نجاعتها في توجيه الإستثمارات وفك العزلة.

- أهــداف الدراســة :

* ضبط وتوضيح المفاهيم الأساسية المرتبطة بالتهيئة الإقليمية و التنمية المحلية.

* التعرف على المستويات و الأدوات التوجيهية للتخطيط في الجزائر (المخطط الوطني لتهيئة الإقليم،مخطط الأقليم الولائي، المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى).

* اقتراح توصيات عملية لتعزيز فعالية سياسة تهيئة الإقليم في دعم التنمية المحلية.

- أسبــاب إختيــار الموضــوع :

1- الأسباب الذاتية:

* الرغبة الشخصية و الإهتمام الأكاديمي بدراسة التخطيط الإقليمي ودوره في تسيير المجال الجغرافي.

* الميل نحو دراسة آليات التنمية المحلية في الجزائلر و كيفية النهوض بالمناطق الداخلية و الريفية.

2- الأسباب الموضوعية:

* الأهمية التي تكتسيها سياسة تهيئة الإقليم في رسم ملامح التنمية كأداة إستراتجية لمواجهة التحديات الإقتصادية و الإجتماعية.

*الرغبة في فهم واقع التنمية المحلية في الجزائر والعوامل المؤثرة فيها.

- الدراســات السابقــة :

1- دراسة الطالبة سايل مليكة بعنوان: "**دور سياسة التهيئة الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**"، مذكرة ماستر، تخصص علوم سياسية، جامعة الجزائر 3، السنة الجامعية 2020/2021، حيث ركزت الدراسة على تحليل آليات التهيئة الإقليمية وأثرها في تحقيق تنمية محلية متوازن، إعتمدت هذه الدراسة على الإشكالية الآتية: ما مدى مساهمة آليات سياسة التهيئة الإقليمية في تحقيق تنمية محلية متوازنة في الجزائر؟، و من أهم النتائج المتوصل إليها: لآليات التهيئة الإقليمية أثر مباشر في توجيه المشاريع الإستثمارية و الحد من الفوارق بين الأقاليم، حيث تمّ الإستفادة منها من خلال التعرف على الأطر النظرية و القانونية لسياسة التهيئة الإقليمية و آليتاتها في الجزائر.

2- دراسة الطالب رجراج الزوهير بعنوان:"**التنمية المحلية في الجزائر: واقع وآفاق**"، أطروحة دكتوراه، تخصص علوم سياسية/تنمية، جامعة الجزائر، السنة الجامعية 2012/2013، وقد تناولت واقع التنمية المحلية والعوائق التي تواجهها مع إبراز دور الجماعات المحلية في تحقيقها، إعتمدت هذه الدراسة على الإشكالية الآتية: ما هو واقع التنمية المحلية في الجزائر و ما هي أبرز العوائق التّي تواجه الجماعات المحلية في تحقيقها؟، و من النتائج المتوصل إليها أنّ التنمية المحلية تواجه عوائق هيكلية و مالية، و تظل الجماعات المحلية الفاعل الأساسي لتجاوزها و تحقيق الآفاق المستقبلية. حيث إستفدنا منها في تشخيص التحديات الميدانية و العراقيل التّي واجهت مسار التنمية المحلية في الجزائر.

3- دراسة الطالب عبد الرحمان صيفية بعنوان:" **دور الولاية في تحقيق التنمية المحلية**"، مذكرة ماستر، تخصص علوم سياسية/إدارة محلية، جامعة غرداية، السنة الجامعية 2023/2024، حيث تطرقت إلى دور الجماعات المحلية في تنفيذ السياسات التنموية على المستوى الإقليم، إعتمدت هذه الدراسة على الإشكالية الآتية: ماهو الدور الذي تلعبه الولاية كجماعة محلية في تنفيذ السياسات التنموية على المستوى الإقليمي؟، و من النتائج المتوصل إليها: تعتبر الولاية حلقة الوصل الأساسية لتجسيد السياسات التنموية المركزية و تحويلها

إلى واقع إقليمي، حيث تمّ الإستفادة منها من خلال فهم الآليات الإدارية و التنفيذية الحديثة للولاية في إدارة المشاريع التنموية الإقليمية.

تندرج هذه الدراسة ضمن الجهود الرامية لتقييم السياسات التنموية المجالية في الجزائر، و محاولة فهم آليات الحد من الفوارق بين الأقاليم عبر قراءة تحليلية في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) بإعتباره الوثيقة الإستراتيجية الموجهة للتنمية المستدامة، وبناءا على ذلك تتبلور معالم الإشكالية على النحو التالي:

– كيف ساهمت سياسة تهيئة الإقليم في تحقيق التنمية والحد من الفوارق الإقليمية بالجزائر؟

وحتى نتمكن من معالجة هاته الإشكالية بشكل دقيق، يمكن طرح التساؤلات الجزئية الآتية :

– كيف يتحدد البعد المفهومي و النظري لتهيئة الإقليم في ظل المقاربات الفكرية و التجارب الدولية، وماهي المرتكزات والمحددات الأساسية التي تحكم مسار التنمية المحلية ؟

– كيف تشكل المسار التنموي و التاريخي لسياسة تهيئة الإقليم في الجزائر منذ الإستقلال ، وماهي المرتكزات و الأدوات التخطيطية التي إعتمدتها الدولة لتنظيم و توجيه هذا المجال ؟

– ماهي المحاور التوجيهية و الآليات التنفيذية التي قامت عليها المقاربة الإستشرافية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم (S.N.A.T) ؟

– حـــدود البحـــث :

* **الحدود المكانية:** تقتصر الدراسة على الجزائر كنموذج لتطبيق سياسة تهيئة الإقليم.

* **الحدود الزمنية:** تركز الدراسة على الفترة الحديثة المرتبطة بالإصلاحات التنموية المعاصرة.

* **الحدود الموضوعية:** تقتصر على دراسة أثر سياسة تهيئة الإقليم على التنمية المحلية دون التوسع في سياسات عمومية أخرى.

– الفرضيـــات :

– تبنى الدراسة على فرضية مفادها أن كلما كانت سياسة تهيئة الإقليم واقعية و منطقية و حددّت أهدافها الرئيسة و آليات تنفيذها كلما أثرت بشكل كبير على التنمية المحلية في الجزائر.

و تأسيسا على هذه الفرضية ، و تماشيا مع الابعاد الهيكلية للبحث، يمكن تفكيكها الى مجموعة من الفرضيات الفرعية التالية :

* كلما شخصت سياسة تهيئة الإقليم الواقع التنموي و تحديداً آليات الفعل التنموي كلما ساعد ذلك في التأثير إيجاباً على التنمية المحلية و تحقيق أهدافها.

* كلما عرفت سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر تطورات مختلفة كلما أمكن من ضبط تهيئة الإقليم و تحديد الآليات اللازمة لإدامة التهيئة و تحقيق التنمية.

* كلما ضبط المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بالجزائر و ربطه بالتنمية و تحديد آليات تطبيقه كلما أدى ذلك إلى إعادة التوازن التنموي للإقليم و تحقيق التنمية المحلية في الجزائر.

- المناهـــج المتبـــعة فـــي الدراســـة :

1- المنهج الوصفي التحليلي: يعد المنهج الأساسي في المذكرة حيث تمّ إستخدامه في الفصل الأول لوصف و تفكيك المفاهيم و المصطلحات المرتبطة بتهيئة الإقليم و التنمية المحلية، كمّا تمّ الإعتماد عليه في الفصل الثالث أثر أدوات ومخططات التهيئة الإقليمية على تفعيل التنمية المحلية و توجيهاته الأربعة و الوقوف على إستراتيجية تنفيذ المخطط.

2- المنهج القانوني: تمّ توظيفه بشكل خاص في الفصل الثاني لتحليل المنظومة التشريعية و المبادىء العامة التّي جاء بها **القانون رقم 01-20** المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، و كذا **القانون رقم 10-02**، و إستنباط القواعد المؤسساتية و أدوات التخطيط (الوطنية، الإقليمية و الحضرية) التّي أقرها المشرع الجزائري لتوجيه السياسة التنموية.

3- المنهج الإستقرائي: تمّ الإعتماد عليه في نهاية الدراسة و في صفحة النتائج والإقتراحات للإنتقال من الجزئيات الميدانية إلى الأحكام العامة، و ذلك لتقييم الأثر الفعلي لسياسة التهيئة على أرض الواقع، و رصد الإختلالات المجالية (بين الشمال و الجنوب، و بين الريف و المدينة)، و من ثمّ إستقراء التحديات و صياغة التوصيات و الحلول الكفيلة بتحقيق التنمية المستدامة.

4- منهج تحليل المضمون: تمّ الإعتماد على هذا المنهج كأداة لتفكيك الوثائق و النصوص القانونية الرسمية المشكلة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم و ذلك بهدف تجاوز القراءة السردية للنصوص نحو تحليل كمي و كيفي للمفاهيم، الغايات، و الآليات التنموية.

- صعوبـــات الدراســـة :

* إتساع و تفرع موضوع تهيئة الإقليم و تداخله بين أبعاد جغرافية،إقتصادية،إدارية، مما تطلب جهدا لحصر الدراسة ضمن نطاق أهداف المذكرة .

* صعوبة الحصول على تقارير دورية و إحصائيات ميدانية محينة وشاملة تقيم نسب الإنجاز الفعلي لكل قطاع منبثقا عغن المخطط الوطني .

* صعوبة التوفيق في الصياغة المنهجية بين الإطار النظري الأكاديمي العام و بيت الآليات التنفيذية الميدانية في الجزائر.

- تقسيمـــات الدراســـة:

بناءا على المقاربة المنهجية المتبعة، و من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الإشكالية المطروحة تمّ تقسيم هذه الدراسة إلى 03 فصول متكاملة تندرج تحتها المباحث و الخطوط العريضة التالية:

الفصل الأول:الإطار المفاهيمي للتهيئة الإقليمية والتنمية المحلية.

خصص هذا الفصل للشق النظري و المفاهيمي للدراسة، حيث تمّ التركيز فيه على تحديد المفاهيم الأساسية و الأبعاد الفكرية لسياسة تهيئة الإقليم من جهة و مفهوم التنمية المحلية من جهة أخرى.

الفصل الثاني:سياسة تهيئة الإقليم وتنميته في الجزائر في ظل القانون 01-20.

تناول هذا الفصل البعد التشريعي و المؤسساتي للسياسة الإقليمية في الجزائر حيث تمّ التركيز فيه على مبادىء و أهداف القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، و إستعراض مختلف الهيئات المقررة بموجبه و آليات أدوات التخطيط التّي أقرها المشرع الجزائري لضبط المجال و توجيه الإستثمارات.

الفصل الثالث:عرض المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته (دراسة تحليلية).

و هو الفصل التقييمي للدراسة حيث ركز بشكل أساسي على عرض المخطط الوطني لتهيئة الإقليم **(SNAT)** و تمّ فيه تشريح المحاور التوجيهية الأربعة و إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم في آفاق 2030 و صولاً إلى مراحل إعداد و تحديد أهداف المخطط.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لتهيئة الإقليمية والتنمية المحلية

الفصل الأول : الإطار المفاهيمي لتهيئة الإقليم والتنمية المحلية

يُعدّ الإطار النظري والمفاهيمي لأي دراسة علمية الأساس الذي تُبنى عليه مختلف التحليلات والاستنتاجات، إذ يهدف إلى تحديد المفاهيم الأساسية وضبطها بدقة، بما يسمح بفهم أعمق لموضوع البحث وتحديد أبعاده المختلفة. وفي هذا السياق، يكتسي موضوع التهيئة الإقليمية والتنمية المحلية أهمية بالغة ضمن الدراسات السياسية والتنموية، باعتباره من أهم المداخل الحديثة لتحقيق التوازن المجالي وتقليص الفوارق بين الأقاليم.

وانطلاقاً من ذلك، يتناول هذا الفصل الجانب النظري للتهيئة الإقليمية من خلال التطرق إلى مفهومها، وتطورها التاريخي، إضافة إلى أهم المبررات والدوافع التي أدت إلى تبنيها كسياسة عمومية، مع إبراز أهدافها الاستراتيجية وآليات تطبيقها، ثم توضيح موقعها في تحقيق التنمية الشاملة.

وفي موازاة ذلك، يعالج الفصل الإطار المفاهيمي للتنمية والتنمية المحلية، من خلال تحديد مفهوم كل منهما، والتعرف على أهدافهما وأبعادهما المختلفة، إضافة إلى دراسة أهم المؤشرات والمعايير المعتمدة لقياس مستوى التنمية. ويأتي هذا الطرح بهدف بناء أرضية نظرية متينة تساعد على فهم العلاقة بين التهيئة الإقليمية والتنمية المحلية في الفصول اللاحقة من الدراسة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتهيئة الإقليمية

تُعد التهيئة الإقليمية من أهم السياسات العمومية التي تعتمدها الدول الحديثة لتحقيق تنظيم عقلاني ومتوازن للمجال الجغرافي، بما يضمن استغلالاً أمثل للموارد وتوزيعاً عادلاً للأنشطة الاقتصادية والخدمات بين مختلف الأقاليم. وقد اكتسب هذا المفهوم أهمية متزايدة في الدراسات السياسية والتنموية، باعتباره أداة استراتيجية لمعالجة الاختلالات المجالية وتقليص الفوارق بين المناطق.

وانطلاقاً من ذلك، يهدف هذا المبحث إلى تقديم إطار مفاهيمي شامل للتهيئة الإقليمية، من خلال التطرق إلى مفهومها وتحديد دلالاته النظرية، ثم تتبع تطورها التاريخي عبر مختلف المراحل التي مرت بها السياسات الإقليمية، مع إبراز أهم المبررات والدوافع التي أدت إلى تبنيها كخيار تنموي.

كما يتناول المبحث الأهداف الاستراتيجية للتهيئة الإقليمية باعتبارها وسيلة لتحقيق التوازن والتنمية الشاملة، إضافة إلى استعراض أهم الآليات والأساليب المعتمدة في تنفيذها على أرض الواقع. وفي الأخير، يتم التطرق إلى موقع التهيئة الإقليمية ضمن مسار تحقيق التنمية، باعتبارها عنصراً محورياً في السياسات التنموية الحديثة.

المطلب الأول : مفهوم التهيئة الإقليمية

1-تعريف التهيئة:

يعرّف قاموس لاروس الفرنسي الفعل "هيأ" بأنه تحويل أو تعديل شيء بهدف تحسينه وجعله أكثر ملاءمة وتنظيماً[1].

كما يُعرّف معجم Dictionnaire de l’urbanisme et de l’aménagement التهيئة بأنها مجموعة من العمليات المتداخلة التي تهدف إلى تنظيم السكان وأنشطتهم وبنياتهم ووسائل الاتصال عبر مختلف مجالات الإقليم.

وعليه، فإن التهيئة تُعدّ عملاً إرادياً تتبناه السلطات العمومية بهدف تخطيط المجال وتنظيم مختلف الفاعلين فيه من سكان ومؤسسات وإدارات وهيئات محلية، بما يضمن حسن استغلال الموارد وتنظيم

[1]Le Petit Larousse illustré, Édition française, Paris, 1992, p. 58.

الفضاء. كما تتجسد التهيئة في عدة مستويات ومجالات، مثل التهيئة الفلاحية، الحضرية، الساحلية، أو قطاعية كتهيئة الطرقات وغيرها[1].

2-تعريف الإقليم:

2-1 تعريف الإقليم لغة:

وردت للإقليم تعريفات متعددة في المعاجم، حيث يقابل المصطلح الفرنسي **Région**، وهو مشتق من الأصل اللاتيني **Territorium**الذي يدل على مساحة جغرافية يشغلها تجمع بشري[2].

وفي المنظور الإسلامي، استُعمل مفهوم الإقليم للدلالة على المجال الذي يخضع لأحكام الشريعة الإسلامية ويُعرف بدار الإسلام[3].

أما في معجم اللغة العربية الوسيط، فيُعرّف الإقليم بأنه جزء من الأرض يتميز بمجموعة من الخصائص الطبيعية أو الاجتماعية التي تمنحه طابعاً خاصاً.[4] ويتضح من ذلك أن الإقليم قد يتميز بخصائص طبيعية كالمناخ والتضاريس والنبات، أو خصائص بشرية وثقافية تميز سكانه عن غيرهم، مثل إقليم الباسك بين فرنسا وإسبانيا[5].

كما يضيف معجم الرائد أن الإقليم هو جزء من الأرض يتميز بخصائص طبيعية أو سياسية أو مناخية، وهو ما يعكس وجود بُعد إداري وسياسي داخل الإقليم من خلال سلطة تتولى تسييره وتنظيم شؤونه[6].

وبناءً عليه، يمكن تعريف الإقليم إجرائياً بأنه مجال جغرافي يتميز بخصائص طبيعية وبشرية واقتصادية وثقافية وبيئية تجعله وحدة متميزة عن غيره من الأقاليم، ويخضع لسلطة تدير شؤونه وفق إمكانياته وخصوصياته[1].

---

[1]Pierre Merlin et Françoise Choay, **Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement**, Paris, Presses Universitaires de France, 1988, p. 29.

[2]**Dictionnaire latin**–français, *disponible sur :* *http://www.dicolatin.com/FR/LAK/0/REGIO/index.htm*

[3]سامي محمد الصلاحات، ***معجم المصطلحات السياسية في تراث الفقهاء***، ط 2، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2000، ص 33

[4]مجمع اللغة العربية، ***المعجم الوسيط***، **الطبعة الثانية**، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002، ص 22

[5]مليكة سايل، **دور سياسة التهيئة الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر**، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019-2020، ص 04

[6]مسعود جبران، **معجم الرائد**، ط 3، دار العلم للملايين، بيروت، 1991، ص 110

2-2 تعريف الإقليم إصطلاحا:

تُعرّف مدرسة شيكاغو الإقليم بأنه مساحة جغرافية تتسم بمجموعة من الخصائص التاريخية والثقافية والاقتصادية والاجتماعية، تسكنها جماعة بشرية تديرها سلطة معينة بهدف تلبية احتياجاتها وضمان استمرارية إنتاجها، مع وعي جماعي بحدوده الجغرافية والدفاع عنه[2].

كما يرى الاقتصادي Bernard Pecqueurأن الإقليم هو بناء اقتصادي-اجتماعي يتجسد من خلال أشكال تنظيمية ومؤسساتية مثل الأقاليم الصناعية أو الأنظمة الإنتاجية المحلية،[3] مما يجعله فضاءً حيوياً لتجسيد السياسات العامة وتحقيق التنمية المحلية عبر تثمين الموارد المحلية.

أما في العلوم السياسية، فيُعتبر الإقليم أحد أركان الدولة الأساسية، حيث يشكل المجال الذي تمارس عليه السلطة السياسية سيادتها، ويضم جماعات بشرية تربطها علاقات اجتماعية وثقافية مشتركة. ومن هذا المنظور، يتميز الإقليم بثلاث خصائص رئيسية[4]:

- أنه يمثل المجال الجغرافي الذي تُمارس عليه سيادة الدولة .
- أنه يضم تجمعات بشرية تخضع لتنظيم ورقابة السلطة السياسية .
- أنه يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالسلطة، بحيث لا وجود لدولة دون إقليم، ولا إقليم دون سلطة تنظمه.

3- تعريف التهيئة الإقليمية وأهم خصائصها

3-1 تعريف التهيئة الإقليمية:

حظي مفهوم التهيئة الإقليمية باهتمام واسع من طرف الباحثين والمختصين، حيث تعددت التعريفات باختلاف الزوايا العلمية والتخصصات، مع وجود تقارب في جوهرها العام.

يرى Jean Girardon أن التهيئة الإقليمية هي الطريقة التي تتدخل بها السلطة لتنظيم الإقليم داخل مجتمع معين،[5] أي أنها أسلوب منظم لتسيير المجال.

---

[1]كوسة منال، ***دور المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (S.N.A.T) في تحقيق التنمية المحلية*** – *دراسة حالة ولاية بومرداس*، مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، 2022-2023، ص. 14.

[2]رادية عليان، ***التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي بين التعاون الجزائري الأوروبي*** – *دراسة حالتي تعاون*، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو 1، ص 18 .

[3] المرجع السابق ص 06

[4] المرجع السابق ص 14.

[5]Jean Gérardon, ***Politiques d'aménagement du territoire***, Paris, Éditions Ellipses, 2008, p. 3.

أما Jacques de Lanversin فيعتبرها سياسة عمومية تعتمدها الدولة لمعالجة الاختلالات الجهوية وتقليص الفوارق التنموية بين مختلف مناطق الإقليم[1].

كما جاء في الميثاق الأوروبي لتهيئة الإقليمTorremolinos ، 1991أنها تمثل التعبير المجالي لمختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، وهي في الوقت نفسه أداة علمية وتقنية وإدارية تهدف إلى تحقيق تنمية متوازنة بين الأقاليم، عبر تنظيم عقلاني للمجال وفق مخططات توجيهية[2].

وفي السياق ذاته، يعرّفها تيجاني بشير بأنها إرادة عمومية تهدف إلى تنظيم المكونات الجغرافية والبشرية والاقتصادية لتحقيق التوازن المجالي، وتحسين ظروف معيشة السكان من خلال توفير السكن والشغل والخدمات العمومية، مع استغلال الموارد الطبيعية وحماية البيئة[3].

كما يُلاحظ أن مفهوم التهيئة الإقليمية يُستعمل بتسميات مختلفة في الأدبيات العربية مثل: التهيئة الترابية، التهيئة المجالية، التهيئة العمرانية،[4] أو التدبير المجالي، إلا أن جميعها تصب في نفس الإطار العام.

أما في الجزائر وبعض الدول العربية، فقد استُخدم مصطلح التهيئة العمرانية للدلالة على التهيئة الإقليمية، حيث نصّ القانون الجزائري رقم 87-03 المتعلق بالتهيئة العمرانية على أنها تهدف إلى الاستعمال الأمثل للمجال الوطني من خلال توزيع الأنشطة الاقتصادية والسكان بشكل عقلاني واستغلال الموارد الطبيعية بطريقة رشيدة[5].

وبناءً على ما سبق، يمكن القول إن التهيئة الإقليمية هي سياسة عمومية منظمة تهدف إلى معالجة مختلف الجوانب الطبيعية والبشرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية داخل الإقليم، من أجل تحقيق التوازن المجالي وتقليص الفوارق، عبر توزيع عادل للموارد والأنشطة بما يضمن تنمية متكاملة ومستدامة.

---

[1]Jacques De Lanversin, **La région et l'aménagement du territoire dans la décentralisation**, Paris, Éditions Economia, 1989, p. 10.

[2]كوسة منال،**المرجع السابق**،ص16.

[3]بشير التيجاني، ***التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر***، **ديوان المطبوعات الجامعية**، الجزائر، 2000، ص 84.

[4]محمد ساسي، "**تهيئة الإقليم: تعديل المفهوم وتحديد معايير التخطيط المجالي – دراسة تحليلية ونقدية**"، *مجلة التعمير والبناء*، المجلد 2، العدد 10، أفريل 2012، ص 54

[5] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 87-03 ، المتعلق بالتهيئة العمرانية**، الجريدة الرسمية، العدد 01، صادر بتاريخ في 28 جانفي 1987.

2-3 أهم خصائص التهيئة الإقليمية[1]:

- **تهيئة إرادية وقصدية:**هي سياسة مدروسة تنبع من إرادة السلطات العمومية لتحقيق الصالح العام، مع إشراك مختلف الفاعلين مثل الجماعات المحلية والقطاع الخاص والمجتمع المدني في تنفيذها.

- **تهيئة لامركزية:**تعتمد على توزيع الأدوار بين الدولة والهيئات المحلية (البلديات والولايات)، مع إمكانية مساهمة الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، مما يخفف العبء عن الإدارة المركزية ويعزز الاستقلالية في التسيير.

-**تهيئة مرنة ومنفتحة:**تتميز بتعدد الفاعلين والمؤسسات المتدخلة، مما يجعلها أكثر قدرة على التكيف مع التحولات ومعالجة الاختلالات، كما تعتمد على التخطيط الاستشرافي طويل المدى القابل للتعديل والتقييم المستمر.

3-3 نشأة التهيئة الإقليمية وتطورها :رغم أن التهيئة الإقليمية كسياسة حديثة ظهرت بشكل واضح بعد الحرب العالمية الثانية، إلا أن جذورها تعود إلى الحضارات القديمة التي مارست تنظيم المجال بشكل غير مباشر، مثل الإغريق والرومان الذين نظموا طرق النقل ومجالات السيطرة الإقليمية[2].

وقد تطور مفهوم التهيئة الإقليمية بشكل تدريجي، حيث ظهر كمصطلح خلال القرن التاسع عشر، ثم أخذ بعداً سياسياً وإدارياً مع بداية القرن العشرين، خاصة بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1929 وما تبعها من اختلالات مجالية[3].

وبعد الحرب العالمية الثانية، أصبحت التهيئة الإقليمية سياسة عمومية أساسية لإعادة إعمار الأقاليم المتضررة وتحقيق التوازن بين المناطق، وتزايد الاهتمام بها في الدول الأوروبية، خاصة بعد الدراسات التي أبرزت التفاوتات المجالية مثل كتاب Jean-François Gravier حول "باريس والصحراء الفرنسية"، الذي كشف عن اختلال التوازن بين العاصمة وباقي المناطق[4].

ومنذ ذلك الحين، توسع تطبيق هذه السياسة ليشمل مختلف دول العالم، خاصة مع تصاعد الفوارق المجالية وظهور الحاجة إلى تنمية متوازنة ومستدامة.

---

[1]راضية عليان، المرجع السابق، ص 12.

[2]Pierre Merlin ،*La géographie et l'aménagement du territoire* ،2e édition ،PUF ،Paris ،1993 ، p. 11.

[3]مليكة سايل، مرجع *سابق*، ص 10.

[4] مرجع سابق، ص 12.

4- وسائل التهيئة الإقليمية:

تعكس وسائل التهيئة الإقليمية تعدد وتنوع الأدوات المعتمدة في تنفيذ هذه السياسة، نظراً لارتباطها بمختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والمؤسساتية، حيث تعتمد السلطات المكلفة على مجموعة من الوسائل المتكاملة لتحقيق أهداف التهيئة، ويمكن إبرازها فيما يلي[1]:

4-1 الوسائل السياسية:

تُعد الوسائل السياسية من أهم الركائز الأساسية لسياسة التهيئة الإقليمية، إذ تقوم على تدخل الدولة من خلال التخطيط والتوجيه العام بعد الاستشارة والمصادقة على البرامج الميدانية. وتشمل هذه الوسائل:

وضع استراتيجية تنموية إقليمية تحدد التوجهات الكبرى والأهداف المراد تحقيقها على المستوى المجالي .

دعم اللامركزية من خلال منح صلاحيات أوسع للجماعات المحلية مع الإبقاء على آليات الرقابة، باعتبارها الأقرب إلى احتياجات السكان والأكثر قدرة على تسيير الشأن المحلي وتحقيق التنمية .

4-2 الوسائل المؤسساتية والقانونية:يعتمد نجاح التهيئة الإقليمية على وجود إطار مؤسساتي وقانوني منظم، ويتجسد ذلك في[2]:

إنشاء هيئات وزارية أو إدارات متخصصة تتولى الإشراف على سياسات التهيئة ومتابعتها .

تأسيس مؤسسات تقنية متخصصة في إعداد ومتابعة وتقييم مخططات التهيئة، مثل المرصد الوطني لتهيئة الإقليم الذي يوفر قاعدة بيانات تدعم اتخاذ القرار .

إصدار تشريعات وقوانين داعمة مثل قوانين التعمير، العقار، الغابات، والبيئة، بهدف تأطير وتنظيم عمليات التهيئة الإقليمية .

4-3 الوسائل البشرية:يُعتبر المورد البشري عنصراً محورياً في عملية التهيئة الإقليمية، حيث يتم الاعتماد على فرق عمل متعددة التخصصات (جغرافيين، اقتصاديين، اجتماعيين...) من أجل دراسة المجال الإقليمي بشكل علمي وموضوعي وتحليل احتياجاته التنموية[3].

---

[1] كوسة منال، مرجع سابق، ص23.

[2] مرجع سابق نفسه، ص 33.

[3] مرجع سابق نفسه، ص24.

4-4 الوسائل المالية والجبائية:تتطلب التهيئة الإقليمية موارد مالية معتبرة لضمان تنفيذ البرامج التنموية واستمراريتها، كما تعتمد على آليات تحفيزية لدعم الاستثمار في المناطق الأقل جاذبية، مثل الإعانات المالية وعلاوات تهيئة الإقليم التي تقدمها الدولة للمؤسسات الناشطة في المناطق النائية عبر صناديق دعم مخصصة لهذا الغرض[1].

المطلب الثاني : مقاربات نظرية في التهيئة الإقليمية

1- المقاربات النظرية في التهيئة الإقليمية:

شكّلت المقاربات النظرية قاعدة أساسية في بناء الفكر المتعلق بالتهيئة والتخطيط الإقليمي، حيث ساهمت في تفسير كيفية تنظيم المجال وتوزيع الأنشطة الاقتصادية داخل الإقليم، ومن أبرز هذه المقاربات ما يلي[2]:

1-1نظرية التوطن الزراعي:(Johann Heinrich Von Thünen)

يُعدّ الاقتصادي الألماني فون تونان من أوائل من وضعوا أسس التحليل المكاني للنشاط الزراعي، من خلال مؤلفه الدولة المعزولة، حيث استند إلى تجربته في إدارة مزرعته لتفسير العلاقة بين الموقع الجغرافي وتكاليف النقل واختيار الأنشطة الزراعية.

وتقوم هذه النظرية على فكرة تأثير المسافة بين السوق (المدينة) والمناطق الزراعية في تحديد نوعية الإنتاج الزراعي، حيث اقترح تقسيم المجال إلى عدة نطاقات متدرجة حول المدينة:

- نطاق قريب مخصص للخضر والفواكه والمنتجات سريعة التلف .
- نطاق الغابات لتوفير الخشب والطاقة .
- نطاق لزراعة الحبوب .
- نطاقات أوسع للحبوب بنظم زراعية أقل كثافة .
- نطاقات مخصصة للزراعة الموسمية .
- نطاق خارجي للرعي وتربية المواشي .

[1]كوسة منال، **مرجع سابق** ،ص24.

[2]مليكة سايل، **مرجع سابق**، ص 37-38.

وبذلك، تُبرز النظرية أهمية الموقع ووسائل النقل في تنظيم الأنشطة الاقتصادية وتوزيعها داخل المجال الإقليمي.

2-1نظرية أقطاب النمو:(FrançoisPerroux)

قدّم الاقتصادي الفرنسي فرانسوا بيرو هذه النظرية سنة 1950، والتي تقوم على فكرة أن النمو الاقتصادي لا يتوزع بشكل متوازن، بل ينطلق من مراكز أو أقطاب نمو تمتلك قدرة إنتاجية عالية، ثم ينتشر تدريجياً نحو المناطق المحيطة[1].

وترى هذه النظرية أن إنشاء مراكز اقتصادية قوية يؤدي إلى خلق تأثيرات انتشارية إيجابية تحفّز نمو المناطق المجاورة وتدمجها في الديناميكية الاقتصادية العامة. كما أن المدن الكبرى تلعب دور المحرك الأساسي للتنمية من خلال تخصصها الوظيفي وتركيبتها الاقتصادية.

وقد اعتمدت عدة دول هذه النظرية كأساس لسياساتها التنموية مثل البرازيل والمكسيك، لما لها من دور في تحقيق نمو إقليمي تدريجي ومتوازن.

المطلب الثالث :مبررات وأهداف التهيئة الإقليمية

تُعد مبررات وأهداف تهيئة الإقليم من العناصر الأساسية لفهم خلفيات اعتماد هذه السياسة وغاياتها، إذ تعكس الدوافع التي تستوجب التدخل لتنظيم المجال الإقليمي، كما تحدد النتائج التنموية والاقتصادية والاجتماعية المراد تحقيقها، وهو ما سيتم تناوله في هذا المطلب من خلال عرض المبررات ثم الأهداف.

1- مبررات التهيئة الإقليمية :

تقوم التهيئة الإقليمية على مجموعة من المبررات والدوافع التي تجعلها ضرورة حتمية لتحقيق التنمية المتوازنة داخل الدولة، حيث ترتبط أساسًا بضرورة تنظيم المجال واستغلاله بشكل عقلاني.

على المستوى الإقتصادي تتمثل أبرز المبررات الاقتصادية في تقليص الفوارق بين المناطق، وتحقيق تنمية متوازنة، وتحسين استغلال الموارد الطبيعية والبشرية، إضافة إلى تشجيع الاستثمار وخلق الثروة خارج المناطق المركزية.

[1] مليكة سايل، **مرجع سابق**، ص 41.

أمّا على المستوى الاجتماعي، فتسعى التهيئة الإقليمية إلى تحسين ظروف المعيشة، وتقليل التفاوت الاجتماعي بين الأقاليم، وتوفير فرص العمل، والحد من ظاهرة النزوح الريفي نحو المدن الكبرى.

ومن الناحية العمرانية، تتمثل في تنظيم التوسع الحضري والحد من النمو العشوائي للمدن، وتخفيف الضغط عن الحواضر الكبرى، مع دعم إنشاء مدن متوازنة ومخططة.

كمّا ترتبط أيضًا بدوافع بيئية، تتمثل في حماية الموارد الطبيعية، والحفاظ على التوازن البيئي، ومواجهة التدهور الناتج عن الاستغلال غير العقلاني للمجال.

وأخيرًا، هناك مبررات سياسية وإدارية تتجلى في تعزيز اللامركزية، ودعم دور الجماعات المحلية في التنمية، وتحقيق العدالة المجالية بما يضمن الاستقرار والتماسك الوطني.

2-أهداف التهيئة الإقليمية

حدّد الميثاق الأوروبي جملة من الأهداف الأساسية التي تسعى التهيئة الإقليمية إلى تحقيقها، ويمكن تلخيصها فيما يلي[1]:

- **التنمية الاقتصادية والاجتماعية للإقليم** :تسهم التهيئة الإقليمية في دفع عجلة التنمية من خلال تحسين وسائل الاتصال والبنية التحتية، وتقليص الفوارق بين المناطق المتقدمة وتلك الأقل نمواً، عبر دعم الاستثمار وإنشاء الهياكل القاعدية اللازمة .

-**تحسين مستوى المعيشة**:يتم ذلك من خلال تطوير المرافق العمومية، وتوفير السكن، والحفاظ على التراث الثقافي والتاريخي، إضافة إلى خلق فرص العمل وتحسين التجهيزات الاقتصادية والاجتماعية لتلبية حاجات السكان .

- **التسيير العقلاني للموارد وحماية البيئة**:تركز التهيئة على حماية البيئة من التدهور الناتج عن الاستغلال المفرط للموارد الطبيعية، مع تشجيع الاستخدام الرشيد لها، خصوصاً غير المتجددة، والاعتماد على الطاقات النظيفة حفاظاً على التوازن البيئي .

- **تقليص التفاوتات الجهوية**:تهدف إلى الحد من الاختلالات بين الأقاليم عبر اعتماد استراتيجيات تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل منطقة، بما يضمن تحقيق توازن مجالي عادل .

[1] راضية عليان، **مرجع سابق**، ص 11.

– **معالجة الاختلالات الإقليمية لخدمة المواطن:**وذلك من خلال تقليص الفوارق في الموارد والخدمات بين الأقاليم، وضمان توزيع عادل للثروات والأنشطة بما يحقق العدالة المجالية[1] .

كما يمكن تلخيص أهم الأهداف في النقاط التالية: تنظيم تدخل الدولة، توزيع النشاط الاقتصادي بشكل متوازن، تحقيق التكامل الجهوي، تلبية حاجات المواطنين، حماية البيئة، ورفع الإنتاج والدخل الوطني.

ويُستنتج أن الهدف الأساسي للتهيئة الإقليمية يتمثل في القضاء على الفوارق المجالية وتحقيق تنمية متوازنة، وهو ما يتطلب تنسيقاً بين المخططات الوطنية والمحلية، مع رقابة مستمرة لضمان عدالة توزيع الموارد[2].

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية

تُعد التنمية من المفاهيم الأساسية في الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، نظراً لارتباطها الوثيق بعملية التغيير الشامل الذي يستهدف تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية ورفع مستوى معيشة الأفراد. وقد تطور هذا المفهوم عبر الزمن ليشمل أبعاداً متعددة تتجاوز النمو الاقتصادي إلى الجوانب الاجتماعية والبشرية والمؤسساتية.

وفي هذا السياق، برز مفهوم التنمية المحلية باعتباره امتداداً للتنمية الشاملة، حيث يركز على المستوى الإقليمي والمحلي من خلال استغلال الموارد المتاحة وتحقيق تنمية متوازنة بين مختلف المناطق، مع تعزيز دور الفاعلين المحليين في عملية التنمية.

وانطلاقاً من أهمية هذا الموضوع، سيتم التطرق في هذا المبحث إلى الإطار المفاهيمي للتنمية والتنمية المحلية، من خلال دراسة مفهوم التنمية والتنمية المحلية، ثم تحديد أهداف التنمية وأبعادها المختلفة، وأخيراً عرض أهم المؤشرات المعتمدة لقياس مستوى التنمية ودرجة تقدمها.

المطلب الأول :مفهوم التنمية المحلية:

يُعد مفهوم التنمية المحلية من المفاهيم الأساسية في الدراسات التنموية، لما له من دور في إبراز آليات تحسين مستوى المعيشة على المستوى المحلي وتعزيز فعالية التسيير التنموي، وهو ما سيتم التطرق إليه في هذا المطلب من خلال توضيح تعريفها العام والخاص.

---

[1]بشير التيجاني، **مرجع سابق**، ص 37.

[2]كوسة منال، **مرجع سابق**، ص23.

1- مفهوم التنمية:

تُعد التنمية من أهم المفاهيم الحديثة التي برزت خلال القرن العشرين، حيث ارتبطت بعملية بناء وتحديث النظم الاقتصادية والسياسية والاجتماعية، بهدف تحقيق تنمية شاملة ومتوازنة داخل الدول. وقد ازداد الاهتمام بهذا المفهوم بشكل واضح بعد الاستقلال في العديد من دول آسيا وإفريقيا، خاصة خلال ستينيات وسبعينيات القرن الماضي، حيث أصبحت التنمية هدفًا أساسيًا لتحقيق التقدم والخروج من التخلف[1].

وتكتسي التنمية أهمية كبيرة بسبب تعدد أبعادها وتداخلها مع مفاهيم أخرى، كما أصبحت معيارًا لقياس تقدم الدول ومكانتها في النظام الدولي[2].

في المفهوم التقليدي، كانت التنمية تُختزل في تحقيق نمو اقتصادي يتمثل في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بنسبة سنوية معينة، مع التركيز على التصنيع السريع، خصوصًا في المدن. غير أن هذا التصور أظهر محدوديته، إذ صاحبه تفاقم في الفقر وازدياد الفوارق الاجتماعية، مما أدى إلى إعادة النظر في مفهوم التنمية خلال السبعينيات.

وبناءً على ذلك، تطور المفهوم ليشمل ليس فقط النمو الاقتصادي، بل أيضًا تقليص الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ومعالجة البطالة، ورفع مستوى المعيشة. كما تم التمييز بين النمو الاقتصادي والتنمية، حيث يُعتبر النمو ظاهرة كمية قصيرة المدى، بينما التنمية عملية شاملة طويلة المدى تتطلب تدخل الدولة وتوجيهها[3]، وتشمل تغييرات هيكلية ومؤسساتية وتقنية واجتماعية.

ومن جهة أخرى، تختلف تعريفات التنمية باختلاف الزوايا الفكرية والسياقات التاريخية. فقد عرّفتها الأمم المتحدة بأنها مجموعة من الجهود التي تهدف إلى تحسين الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للسكان، ومساعدتهم على الاندماج في الحياة العامة والمساهمة في تقدم المجتمع.

كما عُرفت بأنها عملية شاملة تشمل مختلف الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية، وتهدف إلى تحسين رفاهية الإنسان وضمان حقوقه الأساسية. ويذهب بعض الباحثين إلى اعتبارها عملية

---

[1] جمال حلاوة،علي صالح،**مدخل لعلم التنمية**، دار النشر الشروق، 2010 م،ص19-24

[2] جمال حلاوة، **مرجع سابق** ،ص24

[3] *محمد بن نعمان*، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافياً: دراسة حالة ولاية بومرداس (الجزائر) 2009-2011**، *مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الموسم الجامعي 2011-2012 ، ص 46*

ديناميكية تعتمد على تعبئة الطاقات البشرية وتوجيهها عبر التعليم والصحة والإسكان والمشاركة الاجتماعية لتحقيق التنمية المستدامة[1].

وبشكل عام، يمكن اعتبار التنمية عملية تحول شاملة تهدف إلى إحداث تغييرات هيكلية في المجتمع، من خلال الاعتماد على الموارد المحلية ومشاركة الأفراد، بما يضمن تحسين نوعية الحياة وتحقيق العدالة الاجتماعية والتنمية المستمرة.

2- مفهوم التنمية المحلية:

توجد عدة تعريفات لمفهوم التنمية المحلية، تعكس تنوع الرؤى حول هذا المفهوم وأبعاده. فقد عرّفتها الأمم المتحدة سنة 1956 بأنها مجموعة من المناهج والأساليب الفنية التي تعتمدها المجتمعات المحلية كوحدات أساسية للعمل التنموي، من خلال دمج المساعدات الخارجية بالجهود الذاتية المحلية المنظمة، بهدف تنشيط المبادرة والقيادة داخل المجتمع المحلي باعتبارها أساس التغيير[2].

كما يرى محمد الدين صابر أن التنمية المحلية تمثل مفهوماً حديثاً لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي داخل مناطق محددة، يقوم على أسس علمية مستمدة من العلوم الاجتماعية والاقتصادية، ويهدف إلى إحداث تغيير حضاري في أنماط التفكير والعمل والحياة، عبر رفع مستوى الوعي المحلي وتعزيز المشاركة الجماعية في التخطيط والتنفيذ على جميع المستويات.

ومن جهة أخرى، تُعرّف التنمية المحلية بأنها حركة تهدف إلى تحسين ظروف المعيشة داخل المجتمع ككل، بالاعتماد على المشاركة الإيجابية للسكان، حيث تنطلق من مبادرات محلية إن وُجدت، أو تُستثار بوسائل منهجية لضمان استجابة فعالة وحماسية من المجتمع[3].

كما تُفهم التنمية المحلية باعتبارها مجموعة من العمليات الديناميكية المتكاملة التي تحدث داخل المجتمع المحلي، من خلال تعاون بين الدولة والمجتمع بأساليب ديمقراطية، وفق سياسة اجتماعية وخطط تنموية واقعية. وتؤدي هذه العمليات إلى تغييرات هيكلية ووظيفية تمس مختلف جوانب الحياة الاجتماعية

---

[1] عبد الحق حملاوي، **الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد: تجربة الجزائر 1999–2007**، مذكرة ماستر في تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الموسم الجامعي 2012–2013، ص 11–13.

[2] محمد بن نعمان، مرجع سابق ، ص 46

[3] عبد النور ناجي، **نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة**، قسم العلوم السياسية، جامعة عنابة، الجزائر، ص 5.

والاقتصادية والثقافية، مع تحسين الخدمات وتوفير المشاريع واستثمار الموارد البشرية والمادية المتاحة لتحقيق الرفاه الاجتماعي.

وبشكل عام، يمكن اعتبار التنمية المحلية عملية تقوم على التعاون بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية، بهدف رفع مستوى المجتمعات المحلية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، في إطار شامل يهدف إلى تحسين جودة الحياة.

وتتفق هذه التعريفات على أن التنمية المحلية ترتكز أساساً على المجتمع المحلي، من خلال مشاركته الفعالة في تحديد احتياجاته وأولوياته واستغلال موارده، ليكون في الوقت نفسه فاعلاً ومستفيداً من العملية التنموية.

المطلب الثاني :أهمية التنمية المحلية ومقوماتها

تُعدّ التنمية المحلية من أهم الآليات التي تعتمد عليها الدولة لتحقيق التوازن والتنمية الشاملة، لما لها من أهمية في تحسين مستوى معيشة الأفراد، وهو ما يستوجب توفر مجموعة من المقومات الأساسية لضمان نجاحها وتحقيق أهدافها.

1-أهمية التنمية المحلية:

تكتسي التنمية المحلية أهمية كبيرة بالنسبة للمجتمع والأفراد، باعتبارها وسيلة فعالة لتحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي وتعزيز الاستقرار داخل الدولة. فهي تساهم في ترسيخ شعور الأفراد بوجود الدولة واهتمامها بشؤونهم، من خلال توفير الرعاية وتحقيق متطلبات المجتمع، مما يعزز روح الانتماء والوعي الجماعي لديهم. كما أن دور الدولة لم يعد يقتصر على ضمان الأمن فقط، بل امتد ليشمل تحسين مستوى معيشة الأفراد والارتقاء بأفكارهم وقيمهم الإنسانية[1].

وتبرز أهمية التنمية المحلية كذلك في تحقيق الأمن والاستقرار الاجتماعي، من خلال الحد من مظاهر الانحراف والتفكك، والعمل على توحيد أفراد المجتمع وتقوية الروابط التي تجمع بينهم. فاستقرار الدولة يرتبط بمدى قوة العلاقات الاجتماعية وتكامل الأدوار بين أفرادها، وهو ما تسعى التنمية المحلية إلى تجسيده عبر تحقيق التعاون والتضامن بين مختلف فئات المجتمع.

[1]حلاوة جلال ، وصالح، علي، ***مدخل إلى علم التنمية***، الطبعة الأولى، دار الشروق للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 220-221.

كما تُعد التنمية المحلية عاملًا أساسيًا في تحقيق الرقي الإنساني وتقريب وجهات النظر بين أفراد المجتمع الواحد، بما يساهم في تعزيز الوحدة الوطنية وتحقيق التنمية الشاملة.

2- مقومات التنمية المحلية:

تعتمد التنمية المحلية في تحقيق أهدافها على مجموعة من المقومات الأساسية التي تضمن نجاحها واستمراريتها، ومن أهمها:

2-1 وجود تنظيم إداري محلي (الإدارة المحلية): يتطلب تحقيق التنمية المحلية وجود إدارة محلية إلى جانب الإدارة المركزية، تتولى تسيير المرافق العمومية المحلية وتنظيم الشؤون المحلية والاستجابة لاحتياجات المواطنين. ويقتضي ذلك اعتماد نظام اللامركزية الإدارية، الذي يقوم على توزيع الوظيفة الإدارية بين السلطة المركزية وهيئات محلية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال الإداري والمالي، مع بقائها خاضعة لرقابة الدولة حفاظًا على وحدة الدولة السياسية والإدارية[1].

ومن أبرز تطبيقات الإدارة المحلية في الجزائر البلدية والولاية، باعتبارهما جماعتين محليتين ينظمهما قانون البلدية 11-10 وقانون الولاية 12-07، حيث تضطلعان بدور مهم في تجسيد التنمية المحلية.

2-2 التمويل المحلي (المقومات المالية): تُعد الموارد المالية عنصرًا أساسيًا لنجاح التنمية المحلية، إذ إن الجماعات المحلية بحاجة إلى إمكانيات مالية تمكنها من أداء مهامها وتغطية نفقاتها المختلفة. وكلما توفرت لهذه الجماعات موارد مالية كافية، زادت قدرتها على الاستجابة للاحتياجات العامة وتحقيق التنمية المنشودة.

ويُقصد بالتمويل المحلي مختلف الموارد المالية التي يمكن تعبئتها لتمويل مشاريع التنمية على المستوى المحلي، بما يعزز استقلالية الجماعات المحلية عن السلطة المركزية. وتنقسم هذه الموارد إلى موارد ذاتية، كالعائدات الجبائية والرسوم المحلية وإيرادات الأملاك المحلية، وموارد خارجية تتمثل في الإعانات والدعم المقدم من الدولة أو الهيئات الأخرى.

[1] جبابلة، عمار، **تلخيص متعلق بالدروس الحضورية في مقياس التنمية المحلية المستدامة**، السنة الأولى ماستر، تخصص إدارة وتسيير الجماعات المحلية، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2، السنة الجامعية 2024-2025، ص ص 5-6.

المطلب الثالث :أسس التنمية المحلية و معوقاتها:

يُعدّ موضوع أسس التنمية المحلية من المواضيع الجوهرية التي ترتكز عليها عملية بناء وتنشيط التنمية على المستوى المحلي، حيث يقوم على مجموعة من المبادئ والركائز التي تضمن فاعليتها واستمراريتها، إلى جانب مجموعة من المعوقات التي قد تحدّ من تحقيق أهدافها المنشودة. ولذلك سيتم التطرق في هذا المطلب إلى أهم مبادئ التنمية المحلية وركائزها، إضافة إلى أبرز المعيقات التي تواجهها في الواقع التطبيقي.

1- مبادئ التنمية المحلية:

تقوم التنمية المحلية على مجموعة من المبادئ الأساسية التي تُعدّ ركائز ضرورية لنجاحها، إذ إن غياب هذه المبادئ أو إهمال بعضها يؤدي إلى فقدان العملية التنموية لتوازنها وشمولها، باعتبار أن التنمية عملية متكاملة يشترك فيها أفراد المجتمع منذ التخطيط وحتى التنفيذ والمتابعة[1].

ومن أبرز هذه المبادئ مبدأ الشمول، الذي يعني تناول التنمية بكافة أبعادها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، إضافة إلى شمولها لجميع المناطق والفئات الاجتماعية لتحقيق العدالة وتكافؤ الفرص. كما يقوم مبدأ التوازن على إعطاء كل جانب من جوانب التنمية الوزن الذي يتناسب مع احتياجات المجتمع، حيث تختلف الأولويات من مجتمع لآخر بحسب مستوى التنمية والظروف الاقتصادية.

ويأتي مبدأ التكامل [2] ليؤكد ضرورة الربط بين مختلف المجالات التنموية، سواء بين الريف والمدينة أو بين الجوانب المادية والبشرية، بما يضمن تنمية متوازنة ومتكاملة. أما مبدأ التنسيق[3] فيهدف إلى توحيد جهود مختلف الأجهزة والمؤسسات المعنية بالتنمية، من أجل تفادي الازدواجية والتضارب وتحقيق فعالية أكبر في تنفيذ البرامج.

2- ركائز التنمية المحلية:

---

[1]عبد الهادي الجوهري، ، ***دراسات في التنمية الاجتماعية***، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، مصر، 2000، ص 6.

[2]محمدسليماني، وبايزيد، علي، ***أهمية الإدارة المحلية في تحقيق التنمية المحلية المستدامة***، مجلة الاقتصاد والتنمية، العدد 01، **مخبر التنمية المحلية المستدامة**، جامعة المدية، جوان 2005، ص 172

[3]محمد سليماني، وبايزيد، **مرجع سابق** ، ص 173

تستند التنمية المحلية إلى مجموعة من الركائز الأساسية التي تضمن نجاحها واستمراريتها، وفي مقدمتها تدخل الدولة باعتبارها الفاعل الرئيسي في توجيه العملية التنموية، لما تملكه من قدرات تنظيمية ومالية وبشرية، إضافة إلى دورها في حماية الاقتصاد وتوجيهه نحو الأهداف الاستراتيجية، وتحقيق التوازن بين القطاعين العام والخاص.

كما يُعد التخطيط ركيزة أساسية في التنمية المحلية، كونه أداة علمية لتنظيم الموارد وتوجيهها نحو تحقيق أهداف محددة، بمشاركة الخبراء وصناع القرار والمجتمع، بما يضمن تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية.

وتبرز اللامركزية كركيزة مهمة، لأنها تسمح بنقل جزء من صلاحيات القرار إلى الهيئات المحلية، مما يساهم في تحسين الاستجابة للاحتياجات المحلية وتحقيق تنمية متوازنة. كما تُعد المشاركة الشعبية عنصرًا جوهريًا، حيث يساهم إشراك المواطنين في التخطيط والتنفيذ في تعزيز الوعي وتحمل المسؤولية وتحقيق التنمية الفعلية.

ومن بين الركائز أيضًا التسريع في تحقيق النتائج، أي التركيز على المشاريع ذات الأثر السريع والملموس لكسب ثقة المواطنين، إلى جانب التكامل بين المشاريع التنموية لضمان انسجام الخدمات وتجنب التكرار أو التناقض.

وأخيرًا، يعتمد نجاح التنمية المحلية على الاستغلال الأمثل للموارد المحلية البشرية والمادية، لما لذلك من دور في تقليل التكاليف وزيادة الفعالية وتعزيز الاستقلالية في إدارة التنمية على المستوى المحلي.

تتسم التنمية بتعدد أهدافها وتداخل أبعادها، إذ تسعى إلى إحداث تغييرات شاملة تمس مختلف جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، بما يضمن تحسين مستوى معيشة الأفراد وتحقيق التوازن داخل المجتمع.

3- معوقات التنمية المحلية:

تواجه التنمية المحلية العديد من الضغوطات والمعوقات التي تعرقل تحقيق أهدافها، ومن أبرزها ما يلي:

- **المعوقات الإدارية:**تتمثل في تعقيد الإجراءات الإدارية وانتشار البيروقراطية، إضافة إلى نقص كفاءة المسؤولين عن التنمية، وعدم التطبيق الفعلي لمبدأ اللامركزية الذي يضمن استقلالية الجماعات المحلية، فضلًا عن سوء تسيير الموارد البشرية .

- **المعوقات الاجتماعية والثقافية:**تشمل ضعف الوعي الحضري والريفي والاجتماعي، إلى جانب محدودية كفاءة الجهاز الإداري المحلي .
- **المعوقات السياسية والاقتصادية:**تتمثل في ضعف المناخ الديمقراطي، وهشاشة المجالس المنتخبة، بالإضافة إلى نقص مصادر التمويل المحلي وقلة الموارد المالية في العديد من الولايات .

إنّ هذه المعوقات من شأنها أن تحدّ من فعالية التنمية المحلية وتعرقل بلوغ أهدافها، لذلك يتوجب على كل من الحكومة والمجتمع المحلي العمل معًا من أجل التقليل من آثارها وحصرها في نطاق ضيق لا يؤثر بشكل كبير على جهود التنمية. ويتطلب ذلك تسييرًا رشيدًا للموارد المالية والبشرية للدولة[1].

[1]الإبراهيمي، نصيرة، ***معوقات التنمية المحلية في الجزائر***، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد الثالث، العدد الثاني، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي، الجزائر، 2018 ، ص 84-85

خلاصة الفصل:

شكّل هذا الفصل الحجر الاساس و الدعامة النظرية للدراسة من خلال تفكيك الإطار المفاهيمي لكل من تهيئة الإقليم و التنمية المحلية، فقد تبيّن أنّ تهيئة الإقليم ليست مجرد تقسيم جغرافي أو هندسي جاف بل هي سياسة إستراتيجية تنموية تهدف إلى تنظيم و توزيع الأنشطة و السكان بطريقة عقلانية فوق المجال.

و هذا ما أكدته مختلف المقاربات النظرية التّي سعت لمعالجة الإختلالات المجالية و تقليص الفوارق الإقليمية تحقيقاً للعدالة و الإنصاف بين الجهات و في المقابل إتضح أنّ التنمية المحلية تمثل الغاية الحتمية و الهدف الجوهري لكل خطط التهيئة الإقليمية، حيث تبيّن أنّ نجاحها يرتكز بالأساس على تثمين المقومات و الموارد الذاتية للأقاليم، و تفعيل آليات الحوكمة و اللامركزية، بالرغم من جملة المعوقات الهيكلية، المالية و الإدارية التي تواجه تجسيدها ميدانياً.

الفصل الثاني

سياسة تهيئة الإقليم وتنميته في الجزائر من خلال قانون 01-20

الفصل الثاني : سياسة تهيئة الإقليم وتنميته في الجزائر من خلال قانون 01-20

تُعد التهيئة الإقليمية في الجزائر إحدى السياسات العمومية الأساسية التي تبنتها الدولة منذ الاستقلال، بهدف تحقيق توازن مجالي وتقليص الفوارق التنموية بين مختلف مناطق الوطن، وذلك في إطار استجابة لمتطلبات التنمية الشاملة والمستدامة. وقد ارتبطت هذه السياسة بمجموعة من التحولات الاقتصادية والاجتماعية والديموغرافية التي عرفتها البلاد، مما جعلها أداة استراتيجية لإعادة تنظيم المجال الوطني وتوجيه الاستثمارات نحو مختلف الأقاليم بما يضمن عدالة التوزيع وفعالية التنمية.

وفي هذا السياق، يهدف هذا الفصل إلى دراسة سياسة تهيئة الإقليم و تنميته في الجزائر ، من خلال التطرق إلى سياسة التهيئة الإقليمية وتنميتها في الجزائر، واستعراض مراحل تطورها، و مبادئها و أسسها، إضافة إلى إبراز أهم الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها وهذا يظهر في شقه الأول ، في حين يخصص الشق الثاني لتحليل أدوات و آليات هذت السياسة عى مختلف المستويات الإقليمية ، بدءاً من المخطط الوطني لتهيئة لتهيئة الإقليم (S.N.A.T)، مروراً بمخطط تهيئة إقليم الولاية (P.A.T)، وصولا إلى المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى(S.D.A.A.M) وذلك، من أجل فهم مدى مساهمة هذه السياسة في دعم التنمية المتوازنة وتقليص الفوارق الجهوية داخل الإقليم الوطني.

المبحث الأول: سياسة تهيئة الإقليم وتنميته في الجزائر

تُعد سياسة التهيئة الإقليمية والتنمية المحلية في الجزائر من أهم السياسات التي اعتمدتها الدولة لتحقيق التوازن بين مختلف الأقاليم، ومعالجة الاختلالات المجالية الناتجة عن التباين في توزيع السكان والأنشطة الاقتصادية. وقد جاءت هذه السياسة استجابة لضرورات تنموية فرضتها التحولات الاقتصادية والاجتماعية، بهدف إعادة تنظيم المجال الوطني بشكل يضمن استغلالاً أمثل للموارد وتحقيق تنمية متوازنة وشاملة.

وسيتناول هذا المبحث دراسة سياسة التهيئة الإقليمية والتنمية المحلية في الجزائر من خلال التطرق إلى مراحل تطورها التاريخي، ثم التعرف على أهم أنماطها ومجالات تطبيقها، وصولاً إلى تحديد الأهداف العامة التي تسعى إلى تحقيقها، وذلك لفهم الإطار العام الذي يحكم هذه السياسة ودورها في دعم التنمية المحلية والإقليمية.

المطلب الأول: مراحل تطور سياسة تهيئة الإقليم و تنميته في الجزائر

عرفت سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر عدة مراحل متتابعة، ارتبطت بتطور التوجهات الاقتصادية والاجتماعية للدولة منذ الاستقلال، حيث سعت هذه السياسة إلى تحقيق التوازن الجهوي وتقليص الفوارق بين مختلف مناطق الوطن.[1]

- المرحلة الأولى:

بعد الاستقلال مباشرة، اعتمدت الدولة على استغلال الهياكل العمرانية الموروثة عن الاستعمار، خاصة في المدن الكبرى (الجزائر، وهران، قسنطينة، عنابة)، ضمن سياسة تنموية تركزت على الاستثمار الصناعي العمومي. وقد تأثرت هذه المرحلة بفكرة "أقطاب النمو" التي تقوم على دعم المدن الكبرى كمراكز جذب اقتصادي، إلى جانب مراكز نمو إقليمية ومحلية، غير أن هذه السياسة بقيت محدودة الأثر.[2]

- المرحلة الثانية:

تميزت هذه المرحلة بتنفيذ مشاريع صناعية كبرى وبرامج تنموية خاصة (1966-1973)، إضافة إلى

---

[1] طاهري أمباركة، العمري هدى، **دور سياسة تهيئة الإقليم في التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية المدية (2000،2015)**، مذكرة ماستر،جامعة الجلفة، 2016-2017، ص 52.

[2] طاهري أمباركة، **مرجع سابق**، ص 52.

المخططات الولائية والبلدية ومخططات التجديد العمراني. ورغم مساهمتها في تقليص بعض الفوارق الجهوية، إلا أنها لم تحقق التوازن المطلوب، بسبب استمرار النزوح الريفي نحو المدن الكبرى التي عرفت ضغطًا ديموغرافيًا كبيرًا.[1]

- المرحلة الثالثة:

مع بداية المخطط الخماسي الأول، تم إدراج التهيئة الإقليمية ضمن سياسة التوازن الجهوي، حيث أُنشئت مؤسسات وهياكل جديدة مثل وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، والوكالة الوطنية للتهيئة الإقليمية، إضافة إلى مراكز الدراسات العمرانية. كما تم اعتماد أدوات تخطيط على المستوى الولائي والبلدي،[2] وإصدار القانون 87-03 الذي اعتبر إطارًا مرجعيًا للتهيئة العمرانية، رغم وجود إشكالات في التطبيق وتداخل الصلاحيات وضعف الفعالية الاقتصادية[3].

- المرحلة الرابعة:

ابتداءً من منتصف الثمانينات، وبسبب الأزمة الاقتصادية وانخفاض أسعار النفط، ظهرت اختلالات واضحة في السياسة العمرانية، خاصة بعد أحداث 1988، مما أدى إلى مراجعة النموذج الاقتصادي والتوجه نحو اقتصاد السوق. وقد تراجع التخطيط المركزي، وبدأ التفكير في أدوات جديدة للتعمير أكثر مرونة.

- المرحلة الخامسة:

في التسعينات، أعيد الاعتبار لسياسة التهيئة العمرانية من خلال إنشاء هياكل وزارية جديدة، واعتماد أدوات تخطيط حديثة مثل المخطط التوجيهي للتهيئة والتعمير (PDAU) ومخطط شغل الأراضي (POS)، بهدف تحسين تنظيم المجال العمراني، رغم استمرار بعض الإشكالات التطبيقية الناتجة عن التغيرات الاقتصادية وسرعة التحضر.

غير أنّه لا يمكن إغفال أن أدبيات التنمية العمرانية، من خلال وثائق التعمير المتمثلة في الأدوات والمخططات، قد قدّمت إطارًا فكريًا مرجعيًا للهيئات المكلفة بقطاع التعمير، حيث ساهمت في إرساء أسس إدارة عقلانية وحوكمة رشيدة لهذا المجال. غير أنّ الواقع الميداني أفرز نموذجين متوازيين؛ يتمثل

---

[1] فوزي بودقة، ***التخطيط العمراني لمدينة الجزائر: تحديات وبدائل***، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2015، ص ص 38-39.

[2] مرجع سابق، ص 39-40.

[3] محمد بن نعمان، مرجع سابق ، ص 88.

الأول في العمران المنظم الناتج عن المشاريع السكنية الجماعية والتجزئات السكنية الفردية، بينما يتمثل الثاني في العمران غير المنظم الذي يشمل الأحياء السكنية العشوائية في التوسعات الحضرية الحديثة، والتي غالبًا ما تفتقر إلى احترام قواعد التهيئة والتعمير، إضافة إلى انتشار السكنات الفوضوية في ضواحي المدن الكبرى مثل الجزائر ووهران وقسنطينة وعنابة، وكذلك بالقرب من المناطق الصناعية وداخل بعض المدن.

ومع تزايد هذه الاختلالات، تزايد الاهتمام بسياسة التهيئة الإقليمية بشكل تدريجي، إلى أن صدر **القانون رقم 01-20 سنة 2001** المتعلق بالتهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة، والذي جاء بهدف تحقيق تنمية متوازنة وشاملة لمختلف أقاليم الوطن، وفقًا لخصوصيات وإمكانات كل منطقة. وقد أقر هذا القانون مبدأ تدخل الدولة في توجيه هذه السياسة وتنظيمها، بالتنسيق مع الجماعات المحلية، وبالتشاور مع الفاعلين الاقتصاديين والاجتماعيين، مع إشراك المواطنين في إعدادها وتنفيذها وفقًا للإطار التشريعي والتنظيمي المعمول به[1].

- المرحلة السادسة:

فقد تميزت بالمصادقة على السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم سنة 2010، من خلال القانون المؤرخ في 29 يوليو 2010، الذي تضمن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، حيث قدم تشخيصًا دقيقًا لواقع التفاوتات بين مختلف الأقاليم في الجزائر، واقترح مجموعة من الخيارات لمعالجة هذه الاختلالات. وقد تمحورت هذه الخيارات حول تعزيز التوازن الإقليمي من خلال إنشاء أقطاب نمو تدعم تنمية الهضاب العليا والجنوب من جهة، وإعادة هيكلة الشريط الساحلي والتل من جهة أخرى.

ولا يقتصر هذا التوجه على تحقيق التوازن بين الشمال والجنوب فقط، بل يشمل أيضًا التوازن بين المناطق الحضرية والريفية، مع التأكيد على ضرورة احترام قدرة الاستيعاب البيئي للشريط الساحلي، بما يضمن تنمية مستدامة ومتوازنة على المستوى الوطني[2].

المطلب الثاني: مبادئ وأسس سياسة التهيئة الإقليمية وتنمية في الجزائر

تقوم سياسة التهيئة الإقليمية والتنمية في الجزائر على جملة من المبادئ والأسس التي تهدف إلى تحقيق التوازن المجالي وضمان عدالة التنمية بين مختلف الأقاليم، وهو ما سيتم تناوله في هذا المطلب من

[1]طاهري أمباركة، مرجع سابق، ص 55.

[2]محمد بن نعمان، مرجع سابق ، ص 89.

خلال إبراز أهم هذه المبادئ والأسس المستخلصة **من القانون 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة**[1].

1- مبدأ المشاركة و التشاور:

يقوم هذا المبدأ على إشراك مختلف الفاعلين في إعداد و تنفيذ سياسة تهيئة الإقليم، فلا تنفرد الدولة بإتخاذ القرارات بل تعتمد على التشاور مع الجماعات الإقليمية و الأعوان الإقتصاديين و الإجتماعيين مع تمكين المواطنين من المساهمة في إعداد هذه السياسة و تنفيذها و ذلك من أجل تحقيق فعالية أكبر للسياسات العمومية و ضمان إستجاباتها لإحتياجات الأقاليم و السكان.

2- مبدأ اللامركزية و التنسيق الإقليمي:

يتجسد هذا المبدأ من خلال إشراك الجماعات الإقليمية في تسيير و تنفيذ سياسة تهيئة الإقليم كلٌ في حدود إختصاصاته القانونية، بمّا يسمح بتكييف السياسات التنموية مع خصوصيات كل إقليم و تحقيق التكامل بين مختلف المستويات الإدارية.

3- مبدأ التنمية المستدامة:

يعّد من أهم الأسس التي تقوم عليها سياسة تهيئة الإقليم إذ تهدف إلى تحقيق التنمية الإقتصادية و الإجتماعية مع المحافظة على الموارد الطبيعية و البيئية وضمان حقوق الأجيال القادمة و قد ورد هذا المبدأ صراحة في المواد المنظمة للسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم.

4- مبدأ التنمية المنسجمة و المتوازنة:

يقصد به تحقيق تنمية تشمل جميع أجزاء الإقليم الوطني بصورة متناسقة مع مراعاة خصائص و مؤهلات كل فضاء جهوي بمّا يمنع تمركز التنمية في مناطق معينة دون غيرها.

5- مبدأ الوحدة و السيادة الوطنية:

تسهم سياسة تهيئة الإقليم في ترسيخ الوحدة الوطنية من خلال ضمان تنمية متكاملة و متوازنة بين مختلف المناطق، مع مراعاة متطلبات السيادة الوطنية و الدفاع عن الإقليم.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 01-20 ، المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة**، الجريدة الرسمية، العدد 77 بتاريخ 15 ديسمبر 2001، **المؤرخ في 12 ديسمبر 2001**، ص 19-20.

6- مبدأ التكامل بين الأبعاد الإقتصادية و الإجتماعية و الثقافية:

حيث لا تقتصر التنمية الإقليمية على الجانب الإقتصادي فقط، بل تشمل كذلك الجوانب الإجتماعية و الثقافية، بما يضمن تحقيق تنمية شاملة و مستدامة تخدم الإنسان و المجتمع.

7- مبدأ العدالة الإقليمية و تقليص الفوارق الجهوية:

يقوم هذا المبدأ على تعويض الفوارق الطبيعية و الجغرافية بين المناطق و الأقاليم و العمل على تحقيق تنمية متوازنة في مختلف أنحاء الوطن، بما يضمن إستفادة جميع المناطق من ثمار التنمية.

8- مبدأ التضامن الوطني:

يتجسّد في إلتزام الدولة بتقليص الفوارق في الظروف المعيشية و مستوى الخدمات العمومية بين مختلف الأقاليم، و مكافحة أسباب التهميش و الإقصاء الإجتماعي.

9- مبدأ التوزيع المتوازن للأنشطة الإقتصادية:

يرمي هذا المبدأ إلى تشجيع إنتشار الأنشطة الإقتصادية عبر كامل التراب الوطني و عدم تركيزها في مناطق محددة بما يحقق الإستغلال الأمثل للموارد المحلية و خلق فرص التنمية في مختلف الأقاليم.

10- مبدأ حماية البيئة و الموارد الطبيعية:

تؤكد السياسة الوطنية على حماية المناطق الحساسة و الفضاءات البيئية و ترشيد إستغلال الموارد الطبيعية بمّا يضمن إستدامتها للأجيال القادمة.

المطلب الثالث: أهداف سياسة تهيئة الإقليم و تنميته في الجزائر

تسعى سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر إلى تحقيق مجموعة من الأهداف الاستراتيجية التي تهدف إلى تنظيم المجال الوطني بشكل متوازن ومستدام، ومن أبرز هذه الأهداف:

تعمل التهيئة الإقليمية على إعادة التوازن في توزيع السكان والأنشطة ووسائل التنمية بين مختلف مناطق الوطن، مع الحد من ظاهرة النزوح الريفي وتنشيط المناطق المهمشة. كما تهدف إلى حماية البيئة وتثمين الأنظمة البيئية والموارد الطبيعية، بما يضمن استدامتها للأجيال القادمة[1].

[1] http://islamfin.go-forum.net/t611-topic .تم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/04/25، الساعة 15:30

ومن بين الأهداف الأساسية أيضًا وضع بنية حضرية متوازنة وتنظيم سياسة المدينة، إضافة إلى تعزيز التنمية المحلية والتسيير التشاركي، مع دعم الاندماج الإقليمي والدولي، خاصة في الإطارين المغاربي والمتوسطي.

كما ترتكز التهيئة الإقليمية على ترسيخ مبادئ التنمية المستدامة من خلال ثلاثة محاور رئيسية:

دفع التنمية الاقتصادية عبر خلق الثروة ومناصب الشغل ومكافحة الفقر .

– حماية الموارد الطبيعية المحدودة مثل المياه والأراضي الفلاحية والتنوع البيئي .

– تحسين إطار معيشة السكان من خلال تطوير الخدمات الأساسية وتسيير النفايات وشبكات التطهير .

– وتسعى هذه السياسة كذلك إلى تحقيق تنمية منسجمة لمختلف أقاليم الوطن، عبر توفير فرص متكافئة بين المواطنين، وتوزيع عادل للموارد والاستثمارات، مع تخفيف الضغط على المناطق الساحلية والمدن الكبرى، وترقية المناطق الجبلية والهضاب العليا والجنوب.

كما تهدف إلى دعم المناطق الريفية والمناطق ذات الصعوبات التنموية، وإعادة التوازن للنسيج الحضري، وتعزيز الوظائف الجهوية للمدن، إلى جانب حماية المناطق الهشة بيئيًا واقتصاديًا، وتثمينها بطريقة عقلانية.

ومن الأهداف أيضًا تنظيم توزيع الأنشطة الاقتصادية، والتحكم في نمو المدن، ومعالجة الاختلالات الإقليمية، وتحقيق التكامل بين مختلف الجهات، إضافة إلى تقليص الفوارق الاجتماعية والقضاء على الفقر والتهميش، والحد من الهجرة نحو المدن الكبرى.

كما تولي السياسة أهمية خاصة لتثمين التراث الطبيعي والثقافي والسياحي، مع حمايته قانونيًا واستثماره بشكل عقلاني، بما يضمن استدامته للأجيال القادمة دون استنزافه.

وفي المجمّل، فإن الهدف العام لسياسة تهيئة الإقليم في الجزائر هو تحقيق تنمية مستدامة متوازنة ومنسجمة على كامل التراب الوطني، تأخذ بعين الاعتبار خصوصيات وإمكانات كل إقليم، وتضمن عدالة مجالية وتنمية شاملة[1].

[1]طاهري أمباركة، مرجع سابق ، ص 57.

المبحث الثاني : أدوات سياسة تهيئة الإقليم والتنمية في الجزائر

تتجسد سياسة تهيئة الإقليم من خلال منظومة تخطيطية متكاملة تتدرج من المستوى الوطني إلى المستوى المحلي لتنظيم المجال و تحقيق التنمية المتوازنة و يرتكز هذا المبحث على دراسة 03 أدوات محورية تشكّل عصب هذه السياسة نذكر منها:

المطلب الأول: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم(S.N.A.T)

يُعدّ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم(S.N.A.T)أحد أهم الأدوات الاستراتيجية التي تعتمد عليها الدولة الجزائرية لتحقيق التوازن التنموي بين مختلف الأقاليم، وتعزيز التنمية المحلية بشكل متكامل ومستدام. ويأتي هذا المخطط في إطار رؤية شاملة تهدف إلى إعادة تنظيم المجال الوطني، وتوجيه الاستثمارات والأنشطة الاقتصادية بما يضمن العدالة الإقليمية وتقليص الفوارق بين المناطق.

قبل أن نتطرق الى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لابد من تعريف الإقليم والإقليم الوطني

1- تعريف الإقليم الوطني:

يُعدّ الإقليم المجال الأساسي الذي تُمارس فيه مختلف الأنشطة الإنسانية وتدور داخله حياة السكان، فهو الإطار الذي يحتضن التفاعلات الاقتصادية والاجتماعية[1]. أما الإقليم الوطني فيمثل وحدة متكاملة تجمع بين المعطيات الجغرافية والامتدادات التاريخية، حيث يُنظر إليه باعتباره فضاءً واسعاً ومتعدد الخصائص، تتقاطع فيه أبعاد جغرافية وثقافية تشكّلت عبر تاريخ طويل قد يتسم أحياناً بالتباين. ومن هذا المنطلق، ارتبطت التهيئة الإقليمية غالباً ببناء هذا الإقليم وتوجيه تنميته وفق اختيارات محددة، قد تكون أحياناً متكاملة أو متباينة[2].

---

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المرسوم التنفيذي رقم 10-01، ، يتعلق بالمخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني**، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 1، مؤرخ في 18 محرم 1431هـ الموافق لـ 4 يناير 2010.

[2]Selon Yves Diascorn, **toute politique d'aménagement du territoire traduit une philosophie fondée sur le refus du principe libéral du « laisser-faire »,** en ce sens qu'elle implique une intervention volontaire de l'État dans l'organisation de l'espace (MERADI, 2007, p. 66).

و تشير تهيئة الإقليم إلى أسلوب تنظيمي تعتمد عليه الدولة لضبط العلاقة بين مختلف أقاليمها، بما يضمن تحقيق تكافؤ الفرص بينها، وإبراز إمكانياتها الجغرافية والاقتصادية، مع السعي إلى إعادة التوازن بين المناطق داخل الدولة. كما تُعرف التهيئة الإقليمية بأنها عملية تنظيم وتخطيط للمظاهر الجغرافية والبشرية والاقتصادية على المستوى الإقليمي، وفق معايير تأخذ بعين الاعتبار الخصائص الطبيعية والبشرية والموارد المتاحة.

وفي مفهومها الحديث، تُعد التهيئة الإقليمية شكلاً من أشكال التدخل العمومي الهادف إلى تحقيق التوازن المجالي، وتحسين ظروف عيش السكان من خلال توفير فرص العمل، والسكن، والخدمات الأساسية.[1] كما تقوم على مبدأ عدم إهمال أي جزء من الإقليم الوطني، إذ يُنظر إلى كل فضاء باعتباره جزءاً من الثروة الوطنية له الحق في التنمية والرفاه. وعلى المستوى المحلي، تسعى التهيئة إلى خلق الظروف الملائمة لتمكين الأفراد من العمل والاستقرار في مناطقهم[2].

وقد استخدم المشرع الجزائري مصطلح "التهيئة العمرانية" للإشارة إلى مفهوم التهيئة الإقليمية، حيث ركّز على تحقيق الاستغلال الأمثل للمجال الوطني عبر تنظيم توزيع الأنشطة الاقتصادية والموارد البشرية، والاستغلال العقلاني للموارد الطبيعية، خاصة النادرة منها. وعليه، فإن التهيئة الإقليمية لا تعالج مشاكل القطاعات بشكل مباشر، بل تعمل على تنسيقها وضمان انسجامها.

أما سياسة تهيئة الإقليم، فهي مجموعة من التدخلات الإرادية التي تقوم بها الدولة، تقوم على رفض ترك الإقليم لعوامل الصدفة، وتهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل بين مختلف مكونات المجال، بما يدعم التنمية الاقتصادية والعمرانية ويحافظ على الموارد الطبيعية والتراث الثقافي[3].

2- تعريف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

يُعدّ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وثيقة استراتيجية تعبّر من خلالها الدولة عن سياستها في مجال تنظيم الإقليم، وتحدد من خلالها التوجهات الكبرى التي تعتزم اتباعها على المدى الطويل، غالباً لفترة

---

[2] د. هاجر شنيخر، ***استراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة والفعالية الاقتصادية: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة (SNAT) نموذجًا***، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 07، العدد 03، 2020، ص 201

[3] د. هاجر شنيخر، مرجع سابق، ص 202

زمنية تمتد إلى عشرين سنة. وهو بذلك يمثل رؤية مستقبلية شاملة تهدف إلى توجيه التنمية وفق إطار منظم ومتحكم فيه.

كما يعكس هذا المخطط التزام الدولة بعدم إهمال أي جزء من الإقليم الوطني، حيث يُنظر إلى كل منطقة باعتبارها عنصراً من عناصر الثروة الوطنية التي تستحق التنمية ضمن استراتيجية متكاملة. ويُعتبر أيضاً أداة لتجسيد مشروع الدولة الإقليمي، إذ يوضح الكيفية التي ستُعتمد لتحقيق التنمية المستدامة، وضمان التوازن والإنصاف وجاذبية الإقليم الوطني.

إضافة إلى ذلك، يُمثل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أداة توجيهية واستراتيجية لعمل السلطات العمومية، حيث يحدد المبادئ الأساسية لتوزيع البنى التحتية الكبرى والتجهيزات والخدمات ذات الطابع الوطني، كما يدمج مختلف سياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وبذلك، فهو يشكل إطاراً مرجعياً لتنسيق السياسات العمومية، دون أن يتدخل في التفاصيل المحلية، مع احترام اختصاصات مختلف القطاعات[1].

3- خصائص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم[2]:

- الطابع المركزي و الشمولي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

أقرّ المشرّع الجزائري التخطيط المركزي كآلية لتجسيد التوجيهات الاساسية لسياسة الوطنية لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة، حيث تتولى الدولة إعداد مخطط وطني لتهيئة الإقليمبإعتبارها صاحبة الإختصاص الأصيل في المبادرة بوضع السياسة الوطنية في مجال التهيئة الإقليمية و إدارتها.

كمّا وظّف المشرع أيضا التخطيط الشمولي على المستوى المركزي، كإطار توجيهي يرمي إلى تصور الحلول الكفيلة بالمواجهة الشمولية للتحديات الراهنة لتهيئة الإقليم المنتشرة على المستوى الوطني، حيث تعتبر توجيهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، شاملة لكل القطاعات كما يغطي كل الأقاليم، وبالتالي يعد هذا المخطط مشروع لمجتمع متكامل و متعدد الأبعاد، يشمل جل القطاعات المطالبة بتنسيق جهودها لتحقيق أهداف التنمية الإقتصادية، الإجتماعية، الثقافية و البيئية.

- الطابع الإلزامي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

[1] د. هاجر شنيخر، مرجع سابق ، ص 203

[2] العيفاوي كريمة، خرف الله سليمة، **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم"أداة لتهيئة الإقليم و تنميتة المستدامة"**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013، ص 7.

إعتبر المشرع الجزائري المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، أداة لترجمة التوجيهات الأساسية لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة و إطارا مرجعياً لعمل السلطات العمومية دون أن يضفي عليه طابعاً إلزامياً، مما جعل الإلتزام به إلتزام أدبي و أخلاقي، و هذا بإستقراء أحكام القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة خاصة المادة الثامنة منه.

نظراً لأهمية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إستدرك المشرع الجزائري الوضعية بإضفاء الطابع الإلزامي عليه، بمناسبة عرضه على البرلمان من أجل المصادقة عليه أين ساهم النواب ببلورة فكرة الطابع الإلزامي لهذا المخطط على إثر تدخلاتهم، توّج في الأخير بوضع مادة ثانية في قانون المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم لتكرّس هذا الإتجاه حيث تنص على ما يلي: "تلتزم كل القطاعات الوزارية و كذلك الإقليمية، و المؤسسات الوطنية و المحلية، بإحترام ضوابط و قواعد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، و العمل بها في إعداد كل مشاريعها و مخططاتها".

- الطابع الوقائي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

تسعى السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم إلأى تحقيق أهداف مختلفة منها: حماية الافضاءات و المجموعة الهشة إيكولوجيا و إقتصاديا، حماية الأقاليم و السكان من الأخطار المرتبطة بالتقلبات الطبيعية، التثمين و التوظيف العقلاني للموارد الطبيعية، التراثية و الثقافية، و حفظها للأجيال القادمة..إلخ.

و من خلال هذا يظهر أنّ الأسلوب الوقائي أكثر ملائمة من نظيره العلاجي لتحقيق هذه الأهداف، و تعد أدوات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إحدى الوسائل لتفعيل الجانب الوقائي لهذه السياسة، كمّا أنّ آلية التخطيط تعدّ بشكل عام أسلوب وقائي، حيث تتمتّع بأهمية بالغة في تحقيق أهداف حماية البيئة، نظراً لصعوبة إعادة الوضع إلى حالته الطبيعية بعد حدوث الضرر البيئي، إن لم يكن متعذراً في بعض الحالات.

- الطابع العلاجي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

يتمثل الطابع العلاجي للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم، في الإستجابة لرهان غعادة التوازن بين الأقاليم و المناطق المختلفة، بالإستغلال العقلاني للفضاء الوطني، خاصة توزيع السكان و الأنشطة الإقتصادية على كافة الأقاليم، و كذا التوزيع الفضائي الملائم للمدن و المستطونات البشرية.

أظهر الإحصاء العام للسكان و السكن لسنة 2008 أنّ الإقليم الجزائري إقليم متباين، حيث يتمركز 63% من السكان في الشمال على مساحة تقدّر بـ 04%، و 28% يتموقعون في مناطق الهضاب العليا التي تمثل 09% من المساحة الإجمالية للإقليم، في حين لا تستقطب مناطق الجنوب التي تمثل 87% سوى 09% من السكان، كمّا تعرف المدن نمواً ديمغرافياً إستثنائياً، سببه زيادة النمو الطبيعي فيها و ظاهرة النزوح الريفي حيث تضّم حالياً 70% من السكان.

أدت هذه الوضعية إلى عدة إنعكاسات سلبية منها:

* ظهور أزمة سكن حادّة، أزمة العقار الحضري و الفلاحي على حد سواء، أزمة البناء الفوضوي...إلخ. كمّا تشكل هذه الإختلالات مصدر توتر بالنسبة للموارد الطبيعية، و في هذ السياق سيتّم إعادة نشر مليونين و نصف ساكن (تحويل طوعي) من الشمال نحو الهضاب العليا و الجنوب في آفاق 2030 و تلعب مدن إعادة التوازن دور هام في إستقبال العدد الزائد للسكان، و لإستيعاب أزمة السكن سيتم إنشاء مليونين وحدة سكنية ضمن البرنامج الخماسي 2010-2014 كما يرتقب إعادة توزيع بعض الأنشطة الإقتصادية و الإدارية، من أجل دعم الأقاليم الأقل تجهيزا و كذا ضمان السكان و تثبيتهم فيها.

4-رهانات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم:

يقوم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على مجموعة من المرتكزات الأساسية التي تعكس أهم التحديات التي تواجهها الجزائر، ويمكن حصرها في ثلاثة رهانات كبرى:

- الرهان الديموغرافي:

يتمثل في النمو السكاني المتزايد، خاصة مع ارتفاع عدد طالبي العمل، مما يفرض ضرورة التخطيط المسبق لتوفير فرص الشغل وتحقيق التوازن بين السكان والموارد .

- الرهان الاقتصادي:

يرتبط بتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني وتأهيل الإقليم لمواكبة التحولات الاقتصادية، خاصة في ظل الانفتاح على الأسواق العالمية وإنشاء مناطق التبادل الحر والانضمام إلى المنظمات الاقتصادية الدولية .

- الرهان الإيكولوجي:

يهدف إلى حماية الموارد الطبيعية والثقافية، في ظل ندرة المياه وتدهور التربة، وما يفرضه ذلك من ضرورة تحقيق التوازن بين الاستغلال الاقتصادي واستدامة الموارد .

وتسعى استراتيجية المخطط إلى تحقيق التنمية المستدامة بأبعادها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، من خلال الاستجابة لهذه التحديات، مع مراعاة جملة من المتطلبات، أبرزها معالجة الاختلالات في توزيع السكان والأنشطة، وتعزيز جاذبية الأقاليم عبر توفير التجهيزات والخدمات، إلى جانب حماية الموارد الطبيعية وتثمينها[1].

المطلب الثاني : مخططات تهيئة الإقليم الولائي:(PATW)

يُعد مخطط تهيئة إقليم الولاية أداةً أساسية لتنفيذ سياسة التهيئة والتنمية المستدامة على مستوى الإقليم الولائي، ويهدف إلى ضمان الانسجام والتكامل بين مختلف أدوات التهيئة الإقليمية، وعلى رأسها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ومخططات البنى التحتية الكبرى والخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية، إضافة إلى مخططات فضاءات البرمجة الإقليمية، والمخطط التوجيهي لتهيئة الساحل، وأنظمة تهيئة الكتل الجبلية. كما يسعى هذا المخطط إلى تجسيد توجيهات المخطط الجهوي المنبثق عن المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

ويُعنى هذا المخطط كذلك بتشخيص نقاط القوة والضعف في مختلف القطاعات على مستوى بلديات الولاية، إلى جانب تقييم مؤهلات الوسط الجغرافي والموارد الطبيعية، وأنماط استغلال الإقليم، والتأثيرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فضلاً عن البنى التحتية الأساسية والتجهيزات المهيكلة، مع الأخذ بعين الاعتبار قدرة الأنظمة البيئية على التحمل[2].

1-الأهداف العامة لمخطط تهيئة إقليم الولاية:(PATW)

تتمثل الأهداف العامة لهذا المخطط فيما يلي:

[1] د. هاجر شنيخر، مرجع سابق ، ص 203

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادة 02 من المرسوم التنفيذي رقم 15-83**، المؤرخ في 01 مارس 2016.

- وضع سياسة وطنية لتهيئة إقليم الولاية وفق التوجهات المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم(SNAT[1] 2030)ومخطط فضاءات البرمجة الإقليمية[2] .(SEPT)
- تنظيم وتنسيق السياسات القطاعية على مستوى الولايات المعنية، بما يتماشى مع المخططات التوجيهية القطاعية[3] .
- تحديد التوجيهات الإقليمية والقطاعية الكفيلة بتأطير أدوات التهيئة والتعمير على مستوى البلديات المكونة لإقليم الولاية، بما ينسجم مع أحكام القانون 29/90 المتعلق بالتهيئة والتعمير .

2- الأهداف الخاصة لمخطط تهيئة إقليم الولاية:

يهدف المخطط على المستوى الخاص إلى تجسيد التوجيهات المقررة لكل إقليم ولائي، وفق مخطط فضاءات البرمجة الإقليمية المعني، خاصة فيما يتعلق بـ:

- تنظيم خدمات المرافق العمومية المحلية ذات الطابع العام .
- ضبط مجالات التهيئة والتنمية المشتركة بين البلديات .
- ترسيخ مبدأ حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، لا سيما فيما يخص استغلال الموارد الطبيعية .
- تحديد سلم التدرج الحضري والريفي وضبط حدود التوسع العمراني للتجمعات السكانية .

كما ينبغي أن تأخذ دراسة هذا المخطط بعين الاعتبار آفاق تدخل تمتد إلى أربع سنوات، وذلك على أربعة مستويات:

- **المستوى الوطني:** من خلال التوجيهات المنصوص عليها في القانونين 20-01 و10-02 .
- **المستوى الجهوي:** عبر الاندماج في إطار توجيهات مخططات فضاءات البرمجة الإقليمية وتحديد مكانة الولاية ضمن هذا النطاق .
- **المستوى الولائي:** من خلال تحديد توجهات التنمية الخاصة بإقليم الولاية .
- **المستوى البلدي:** عبر وضع توجيهات خاصة بكل مجال تهيئة متجانس .

---

[1] **المادة 03 من المرسوم التنفيذي نفسه.**

[2] المادة 53 من القانون 21-20، مرجع سابق.

[3] المادة 53 من القانون 01-601/20، مرجع سابق.

3-مراحل إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية:

طبقًا لأحكام المادة 54 من القانون 01/20، يتم إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية بمبادرة من الوالي وبالتنسيق مع المجلس الشعبي الولائي. وفي هذا الإطار، يتم تشكيل لجنة مختصة لمتابعة المشروع والإشراف عليه، مع تعيين رئيس للمشروع من بين أعضاء اللجنة[1].

يتم إعداد المخطط في إطار مسار يتضمن ثلاث مراحل رئيسية[2]:

- **المرحلة الأولى:** المعاينة والتشخيص الاستشرافي مع وضع سيناريوهات التهيئة .
- **المرحلة الثانية:** إعداد مخطط تهيئة إقليم الولاية .
- **المرحلة الثالثة:** وضع لوحة قيادة خاصة بمتابعة تنفيذ المخطط وتقييمه .

ويُنجز هذا المخطط من خلال خمسة تقارير أساسية، وهي[3]:

1-تقرير الإعداد:

يتناول تحديد إشكالية إقليم الولاية ورهاناته، ويعرض آليات الرصد الإقليمي وكيفياته، إلى جانب تنظيم جمع المعطيات وتقديم التقارير، مع ضبط برنامج زمني لتنفيذ مختلف مراحل الدراسة.

2-تقرير التشخيص الاستشرافي:

ينطلق من واقع الولاية وإمكاناتها والضغوط التي تواجهها، ليحدد الرهانات الاقتصادية والاجتماعية والإقليمية على المديين المتوسط والبعيد. كما يضع مجموعة من التوجيهات استنادًا إلى المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ومخططات فضاءات البرمجة الإقليمية، والمخططات القطاعية للبنى التحتية الكبرى والخدمات ذات المنفعة الوطنية، إضافة إلى المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل وأنظمة تهيئة الكتل الجبلية، بما يسمح بوضع سيناريوهات استشرافية للتهيئة.

3-تقرير مخطط تهيئة إقليم الولاية:

يقترح، اعتمادًا على السيناريو المعتمد، برامج عمل إقليمية على المدى القصير والمتوسط والبعيد، بهدف مواجهة مختلف التحديات الإقليمية، مع تقييم الموارد المالية والاقتصادية اللازمة لتنفيذها.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**المادة 05 من المرسوم التنفيذي رقم 16-83** ، الجريدة الرسمية، العدد 13، المؤرخ في 21 جمادى الأولى 1437 هـ الموافق لـ مارس 2016

[2] **المادة 06 من المرسوم التنفيذي نفسه.**

[3] **المادة 12 من نفس القانون**

4-تقرير لوحة القيادة للمتابعة والتنفيذ:

يحدد مؤشرات دقيقة لمتابعة تنفيذ مخطط تهيئة إقليم الولاية وتقييم مدى تقدمه.

5-التقرير الملخص:

يقدم عرضًا تركيبيًا لنتائج مختلف التقارير السابقة، ويعكس رؤية ديناميكية لمستقبل الولاية من خلال الاستراتيجية ومخطط العمل المقترح، مع ضرورة دعمه بخرائط توضيحية للمخطط.

4- المصادقة على مخطط تهيئة إقليم الولاية:[1](PATW)

تتم المصادقة على المخطط من طرف المجلس الشعبي الولائي، الذي يتولى كذلك مراقبة تنفيذه. ويعمل الوالي على تنفيذ الأنشطة المحلية أو الجهوية أو الوطنية المتعلقة بتهيئة الإقليم[2].

ويتم اعتماد المخطط بقرار مشترك بين الوزير المكلف بالجماعات المحلية والوزير المكلف بالتهيئة العمرانية، وذلك في أجل أقصاه ثلاثة (03) أشهر ابتداءً من تاريخ إحالته من طرف الوالي المعني. كما يخضع هذا المخطط للتقييم الدوري، ويتم تحيينه كل خمس (05) سنوات، على أن تمتد آفاقه إلى عشرين (20) سنة.

ويُنشر هذا المرسوم في الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية[3].

5-الأبعاد الأخرى لمخطط تهيئة إقليم الولاية:

- البعد الحضري .(Dimension urbain)
- بعد البحث والتكنولوجيا الحديثة وتكنولوجيات الإعلام والاتصال .(Recherche et T.I.C)
- بعد النقل والحركة .

---

[1] ا الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،**المادة 14-15 من المرسوم التنفيذي رقم 16-83**

[2] حامد بدر الدين، ***مخطط تهيئة إقليم الولاية بين الواقع والتجسيد: دراسة حالة مخطط تهيئة إقليم ولاية الوادي***، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018-2019. ص 26

[3] **المادة 16 من نفس القانون**

6-مصادر تمويل مخطط تهيئة إقليم الولاية:(PATW)

نظرًا لأن مخطط تهيئة إقليم الولاية يشمل مختلف القطاعات والمجالات المهيكلة للإقليم، فإنه يختلف من ولاية إلى أخرى حسب الخصوصيات الإقليمية (الهضاب، الساحل، الجنوب، وغيرها)، كما تختلف مصادر تمويله تبعًا للبرامج المعتمدة من طرف السلطة المركزية، سواء كانت قطاعية أو موجهة.

وتتمثل أهم مصادر التمويل في ما يلي:

- الصندوق الوطني للتهيئة العمرانية .(FNADT)
- الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب .
- الصندوق الوطني لتنمية المناطق الحدودية .
- الصندوق الوطني لتهيئة وجاذبية الأقاليم .(FNAAT)
- الصندوق الوطني للتجهيز والتنمية .(CNED)
- الميزانيات الخاصة ببرامج التهيئة العمرانية .(SNAT / PAT)
- عقود التنمية الترابية بين الدولة والجماعات المحلية (Contrats de développement territorial). [1]

7-التوجهات الكبرى للمخطط:

يرتكز مخطط تهيئة الإقليم على مجموعة من التوجهات الاستراتيجية التي تهدف إلى تحقيق تنمية مستدامة ومتوازنة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، ومن أبرزها:

- تهيئة الظروف الملائمة لخلق الثروة ودعم التشغيل .
- تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص بين جميع المواطنين في مجالات التنمية والازدهار[2] .
- إعادة التوازن بين الأقاليم والمناطق، خاصة تلك التي تعاني من صعوبات، بهدف تعزيز استقرار السكان بها .

---

[1]حامد بدر الدين،***مرجع سابق،*** ص 27

[2]حامد بدر الدين، ***مرجع سابق،*** ص 27

- إعادة هيكلة التوازن الحضري وترقية وظائف المدن الكبرى على المستويات الجهوية والوطنية والدولية .
- حماية الفضاءات الهشة بيئيًا واقتصاديًا والعمل على تثمينها .
- تعزيز الوقاية من المخاطر المرتبطة بالكوارث الطبيعية والتقلبات البيئية .
- الحفاظ على الموارد الطبيعية والثقافية وتثمينها واستغلالها بشكل عقلاني، بما يضمن استدامتها للأجيال القادمة[1] .

8-مجالات مخطط تهيئة إقليم الولاية:

يهدف مخطط تهيئة الإقليم الولائي إلى تحقيق تنمية شاملة تراعي خصوصية كل إقليم، حيث تختلف احتياجات الولايات الساحلية عن الولايات الصحراوية أو الواقعة في الهضاب والسهوب، وذلك تبعًا للعوامل الطبيعية والتضاريسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ورغم هذا التباين، فإن كل ولاية مطالبة بترجمة مخططها الولائي في عدة مجالات أساسية، أهمها:

- تنظيم الخدمات العمومية .
- مساحات التنمية المشتركة بين البلديات .
- حماية البيئة .
- ضبط السلم الترتيبي وحدود التوسع العمراني[2] .

أ. تنظيم الخدمات العمومية:

تسعى الولاية، عند إعداد مخططها، إلى وضع تصور استشرافي لتنظيم الخدمات العمومية، باعتبارها الفضاء الأقرب إلى احتياجات المواطنين. وبذلك تعتمد سياسة إقليمية شاملة تستجيب لمتطلبات السكان الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، من خلال:

- ترقية القطاعات الاقتصادية وتطويرها .
- توسيع وتأهيل المناطق الصناعية .

[1] حامد بدر الدين، مرجع سابق ، ص 27

[2] حامد بدر الدين، مرجع سابق ، ص 28

- تعزيز إجراءات الوقاية ومكافحة الأوبئة[1] .
- حماية وتطهير مجاري المياه .
- تحسين الخدمات الإدارية وتقريب الإدارة من المواطن بما يسمح بمشاركته في تسيير الشأن العام المحلي .

ويتم ذلك مع احترام التوجيهات الكبرى للمخططات الجهوية والوطنية لتهيئة الإقليم.

ب. مساحات التنمية المشتركة بين البلديات:

يساهم المخطط الولائي لتهيئة الإقليم، إلى جانب تنظيم الخدمات العمومية، في تحقيق الانسجام والتكامل بين البلديات التابعة للولاية، بهدف ضمان تنمية متوازنة ومندمجة.

ويتم ذلك من خلال تحديد توجهات تنموية مشتركة بين البلديات التي تتقاطع في مؤهلاتها وخصائصها، سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو ثقافية أو فلاحية، بما يسمح بتنسيق الجهود وتوحيد الرؤى التنموية.

وتندرج هذه الخطة ضمن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للتنمية المستدامة، التي تسمح بترجمة التوجهات الكبرى الواردة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) ومخططات فضاءات البرمجة الإقليمية (SEPT)، إضافة إلى مخططات التهيئة والتعمير، مع مراعاة التسلسل الهرمي الحضري وحدود التوسع العمراني للتجمعات السكانية[2].

تشمل هذه المقاربة الأبعاد الحضرية والريفية، دون إغفال مخطط تنظيم الخدمات المحلية ذات المنفعة العامة، الذي يُعد على مستوى الولاية من أنسب الأدوات لتحقيق التوازن وإعادة التوازن داخل أقاليمها.

غير أن الولاية، رغم مؤهلاتها، تعاني كذلك من بعض نقاط الضعف، من أبرزها غياب نظام نقل متعدد الوسائط، وانتشار الشبكة الطرقية بشكل غير منظم نتيجة امتداد العمران على طول الطرق الرئيسية، إضافة إلى القيود المرتبطة بتعبئة العقار الصناعي بسبب الخصائص الطبيعية ونوعية التربة[3].

[1]حامد بدر الدين، مرجع سابق ، ص 28

[2]حامد بدر الدين، مرجع سابق ، ص 28

[3]حامد بدر الدين، مرجع سابق ، ص 28-29

وفي هذا الإطار، تُدرج الخطة التنموية ضمن بعد ثلاثي الأبعاد، يتمثل في: التنمية على المستوى المحلي، وتثمين الموارد الذاتية والإقليمية والوطنية، وتعزيز علاقات التكامل والتآزر على المستويين الوطني والدولي، وذلك في إطار اقتصاد تنافسي وإبداعي قادر على خلق الثروة.

وتُعد هذه المحاور من أبرز التحديات التي يتعين على الولاية مواجهتها خلال السنوات القادمة، بهدف تحقيق تنمية متوازنة ومستدامة.

المطلب الثالث : المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى (SDAAM)

تعد الحواضر الكبرى من أهم الاقطاب الحضرية التي تستقطب السكان و الأنشطة الإقتصادية و الخدمات ذات البعد الوطني و الإقليمي، الأمر الذي يفرض ضرورة إخضاعها لتخطيط إستراتيجي يضمن نموها المتوازن و يعزز قدرتها التنافسية، و في هذا الإطار إستحدث المشرع الجزائري المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى بغعتبارها أدوات للتخطيط و التهيئة تهدف إلى تنظيم المجال الحضري و تنسيق مختلف التداخلات القطاعية و ضبط توجهات التنمية المستقبلية لهذه الفضاءات وفق رؤية شاملة و مستدامة.

و قبل التطرق إلى مضمون هذه المخططات و أهدافها يقتضي الأمر الوقوف عند تعريف الحواضر الكبرى وتحديد معايير تصنيفها و أنماطها.

1- تعريف الحواضر:

حسب issabelle roger فإن كلمة حاضرة أو متروبول métropole : هي كلمة من أصل يوناني،حيث تتكون من كلمة métér وتعني الأم و polis وتعني المدينة، ومن أصل الكلمة يمكن تمييز عدة خصائص أساسية لهذه المدينة، لها دور قيادي كمدينة ام يحيط بها إقليم، الحاضرة هي عاصمة المنطقة و الإقليم حيث تتغذى وتعيش في نفس الوقت، هي مكان المركزية،أين تلتقي الروابط و العلاقات لمختلف الأقطاب.

و الحاضرة هي المناطق التي يبلغ عدد سكانها ما لا يقل سكانها عن500.000نسمة، والتي تشمل مساحة حضرية واحدة على الاقل لأكثر من200.000نسمة، وتضم العديد من المدن المتوسطة الحجم.

وحسب.contiS و G. sprino، يجب أن يكون لهذه المدن المسماة "الشاملة" أو "الإتجاهية"، والتي تفهم على أنها مدن حواضر، ثلاث سمات :

- الإتجاهية: أي القدرة على على جمع و تطوير الوضائف الإستراتجية وصنع القرار على أعلى المستويات، سواء بالنسبة للشركات أو المؤسسات الكبيرة.
- الشمولية: وتعني كتلة كافية من حيث الكفاءات و الخدمات، لتجنب اللجوء إلى مدن أخرى مجهزة بشكل أفضل منها .
- الإتصالية: أو درجة التكامل مع النظم الإقتصادية و الإجتماعية الحضرية اللازمة لتعزيز التبادلات و التآزر في وظائف الإنتاج.

أمّا في التشريع الجزائري فقد ورّد مصطلح الحاضرة لأول مرة في المادة 03 من القانون 01-20، حيث عرّف الحاضرة على أنها "التجمع الحضري الذّي يشمل على الأقل 300.000 نسمة، ولها قابلية لتطوير وظائف دولية، زيادة على وظيفتها الجهوية و الوطنية" و بالتالي فإّن هذا التعريف ينطبع على 04 مدن في الجزائر فقط: الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة و عنابة.

كمّا عرّف المشرع الجزائري أيضاً المساحات الحضرية في نفس المادة على أنها: " الإقليم الذي يجب أخذه بعين الإعتبار بهدف التحكم في تنمية حاضرة كبرى و تنظيمها"[1].

2- معايير تصنيف الحواضر:

من خلال التعريفات السابقة للحاضرة نجد أنّ أغلبها إعتمدت في ذلك على 03 معايير أساسية هي:

- **المعيار الديموغرافي:** و الّذي يختلف من بلد لآخر حسب عدد السكان.

- **المعيار الوظيفي:** فبدلالة الوظيفة و ما تقدمه من خدمات، تصنّف المدن إلى حواضر جهوية إقليمية أو دولية، حيث تتمثل هذه الوظائف في:

* **وظائف إدارية و سياسية:** كمقر الرئاسة، البرلمان و مجلس الأمة، مختلف الوزارات و المديريات، السفارات و مختلف الخدمات الإدارية...

* **الخدمات المالية:** من شركات متعددة الجنسيات، بنوك، بورصات و مختلف الخدمات ذات الطابع المالي...

* **الخدمات الصناعية:** من البسيطة كالنسيج و غيرها حتى الصناعات المتطورة جدا و ذات الجودة العالية كالتيكنولوجيات و الإلكتروميكانيك.

[1]مريم بورشروش، **تحديد الإطار القانوني للحواضر الكبرى: صلاحياتها و الوسائل القانونية لتسييرها في التشريع الجزائري**، مجلة القانون و المجتمع، مجلد 09 العدد 01، سنة 2021، ص 35.

* **الخدمات الثقافية و التعليمية:** كالمدارس العليا و الجامعات المتعددة التخصصات.

* **الخدمات الصحية:** ذات الدرجة العالية و التنوع الكبير(تخص تقريبا كل أنواع الأمراض).

* **الخدمات التجارية الراقية و ذات الجودة العالية** و تنوعها إلى درجة غير محدودة.

- **معيار التدفقات:** من خلال عملية تنقل الأشخاص، السلع و البضائع، المعلومات و الأموال داخل مجال نفوذ الحاضرة و خارجها.

3- أنماط الحواضر[1]:

حسب Puissant و Lacour: يمكن تمييز 03 أنماط من المدن الحواضر هي:

- **المدن التكنولوجية Des Villes Technologiques:** هذه المدن ذات قاعدة إنتاجية دولية تستند على أنشطة متخصصة و تشمل كل من منشآت المجموعات الصناعية الكبيرة و العديد من مؤسسات التكنولوجيا الفائقة، الصغيرة و المتوسطة الحجم و مراكز البحوث العلمية العامة و الخاصة الهامة (مع وجود إمكانات أكاديمية و إمكانات بحثية قوية ، و تطوير العديد من المؤسسات العلمية و التكنولوجية الدولية)، و الخدمات التجارية المرتبطة بقاعدتها التكنولوجية هي في قلب الشبكات و مرتبطة بقاعدتهم الإنتاجية المتخصصة.

- **المدن البيئية: حواضر إقليمية Des villes Interfaces Métropoles Régionales:** هذه المدن تكون ذات قاعدة إنتاجية أكثر تنوعاً تظيف خدمات جديدة للشركات و الأفراد فهي تجمع بين الجامعات، المراكز الكبرى، مراكز البحوث و المستوى الثقافي، الإستقبال السياحي و سهولة الوصول، يضعون أنفسهم على حد سواء على شبكات الأعمال و على شبكات علاقات عالمية أكثر بكثير، تتعلق بإحتياجات قادة الأعمال و تشغيل أنشطة الخدمات.

- **المدن التنظيمية Des Villes Régulation:** تستضيف هذه المدن مؤسسات دولية، و بالتالي تقدم هيكلاً لأنشطتها الإقتصادية يتكيف مع هذا الدور، فهي تتميز بحركة جوية هامة للغاية مع العديد من الرحلات الجوية الدولية من خلال وجود عدد كبير جدا من المؤسسات المالية و بطاقة إستقبال فندقية كبيرة.

[1] مريم بورشروش،مرجع سابق، ص 36

4- تعريف المخطط التوجيهي لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى (SDAAM)[1]:

تعد المخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى و سيلة للتخطيط الإستراتيجي و كذا توجيه و تأطير أدوات التعمير، كما تعد أداة مكيفة مع المحيط الإقتصادي الّذي أملته العولمة، أين أصبحت تنمية إقتصاديات المعرفة و الإقليم أحد محددات التنافسية كما أصبحت الحاضرة الكبرى المجال الفضائي للعولمة على مستوى الدول.

لذلك وضعت السلطات العمومية الجزائرية إطاراً تشريعياً و تنظيمياً من أجل تكريس الوسائل القانونية التي تسمح بتنظيم مدنها الحواضر، و بالتالي جاء المخطط التوجيهي لتهيئة فضاء الحاضرة من أجل تحقيق التنمية و ترقية التسيير الحضري لفضاءات هذه الحواضر.

5- أهداف المخطط التوجيهي لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى[2]:

* تخطيط و تنظيم فضاء الحاضرة الكبيرة حسب معايير الديمومة و التنمية الجهوية و العمرانية و الحركيات الإجتماعية و الإقتصادية.

* تأسيس رابط فضائي و زمني و برمجي بين توجيهات تهيئة الإقليم التّي تضمنها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و مخطط تهيئة فضاء البرمجة الإقليمية على المستوى الأعلى و تلك المتعلقة بأدوات التعمير التّي تضمنتها المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير و مخططات شغل الأراضي على المستوى الأدنى.

* تحديد الأعمال المهيكلة التّي بإمكانها تقديم صورة إيجابية عن إقليم فضاء المدينة الكبيرة من الناحية الإقتصادية و الإجتماعية و البيئية.

و الجدير بالذكر أنّ هذه المخططات جاءت لتحل محل مخططات تهيئة الأقاليم الولائية، لفضاءات الحواضر الكبرى المحددة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

6- مهام المخطط التوجيهي لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى[3]:

يعتبر مخطط تهيئة فضاءات الحواضر الكبرى بمثابة دراسة، تبنى عليها آفاق تنمية و تطوير الفضاء المتروبولي، حيث تشمل مجموعة من المهام يمكن حصرها في:

[1] مريم بورشروش، مرجع سابق، ص 50.
[2] مرجع سابق نفسه، ص 50.
[3] مرجع سابق نفسه ، ص 51.

* ترسيم الحدود للفضاء المتروبولي، و ذلك إنطلاقاً من تحديد مجالات النفوذ الوظيفية.

* تشخيص واقع المتروبول من خلال الوقوف على الإمكانيات و العوائق، و من ثم وضع الرهانات و السيناريوهات.

* وضع مخطط توجيهي، يتضمن برامج الأعمال التّي تتطلبها كل مرحلة حتى آفاق سنة 2030.

* يعتبر هذا المخطط بمثابة أداة للتطبيق و المتابعة.

7- إعداد المخطط التوجيهي لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى و الموافقة عليه[1]:

تنشأ لجنة دراسة مشروع المخطط التوجيهي لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى لدى الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية لدراسة هذا المخطط المحدد في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم حيث تتكون هذه اللّجنة التّي يترأسها الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية أو ممثله من: الدفاع الوطني، ووزير الداخلية و الجماعات المحلية، وزير المالية، الوزير المكلف بالطاقة و المناجم، الوزير المكلف بالموارد المالية، الوزير المكلف بالنقل، الوزير المكلف بالفلاحة و التنمية الريفية، الوزير المكلف بالغابات، الوزير المكلف بالأشغال العمومية، الوزير المكلف بالسكن و العمران، الوزير المكلف بالثقافة، الوزير المكلف بالصناعة،الوزير المكلف بالصيد البحري، الوزير المكلف بالسياحة، الولاة المعنيين إقليمياً أو ممثليهم، رؤساء المجالس الشعبية الولائية، المعنيين إقليميا أو ممثليهم، رؤساء المجالس الشعبية البلدية، المعنيين إقليميا أو ممثليهم، المنتخبين المعنيين إقليميا، رؤساء المنظمات المهنية للولايات المعنية و رؤساء الجمعيات المحلية للولايات المعنية.

كما تشمل عملية إعداد المخطط التوجيهي لتهيئة فضاء المدينة الكبيرة إعداد 05 تقارير وهي:

- التقرير رقم 01: يشمل ضبط حدود فضاء المدينة الكبيرة.
- التقرير رقم 02: يشمل إعداد التشخيصات و الإشكاليات و السيناريوهات.
- التقرير رقم 03: يشمل إستخلاص برامج التدخل.
- التقرير رقم 04: يشمل تحديد أدوات التنفيذ و المتابعة.
- التقرير رقم 05: يشمل تحديد التقرير الملخص.

[1] مريم بورشروش، مرجع سابق، ص 52.

بعد ذلك، ترسل هذه التقارير إلى كل الوزاراء، كل مؤسسة أو هيئة معينة، كما ترسل إلى الولاة المعنيين لعرضها على المجالس الشعبية البلدية المختصة لإبداء الرأي فيها، كما ترسل إلى المجالس الشعبية الولائية مرفقة برأي المصالح التقنية الولائية و تقرير الوالي إلى كل من وزير الداخلية و الجماعات المحلية و الوزير المكلف بالتهيئة العمرانية و وزير السكن و العمران.

يكون مشروع المخطط التوجيهي لتهيئة فضاء المدينة الكبيرة مرفقاً بأراء اللّجنة و ملاحاضاتها و إقتراحاتها و إعتراضاتها، موضوع دراسة جديدة من اللجنة التي تصادق على المشروع النهائي للمخطط التوجيهي لتهيئة فضاء المدينة الكبيرة و ذلك بعد إجراء التعديلات المطلوبة لتتّم الموافقة عليه بموجب مرسوم تنفيذي بناءا على إقتراح الوزير المكلف بالداخلية و الجماعات المحلية و الوزير المكلف بالتهيئة و التعمير.

خلاصة الفصل

تأسيسا على ما تم تدارسه، نستخلص ان سياسة تهيئة الإقليم و تنميته في الجزائر شهدت تحولا تشريعيا جوهريا بموجب القانون 01-20، حيث انتقلت من التخطيط القطاعي الضيق إلى التخطيط الإستراتيجي المستدام لمعالجة الفوارق الإقليمية .

و تتلخص أبرز نتائج هذا الفصل في الآتي :

- **التطور و المبادئ** :تجاوزت هذه السياسة تاريخياً النظرة التقليدية لتتأسس على مبادئ حديثة، أبرزها الإستدامة البيئية، ديمقراطية المشاركة، و العدالة الإجتماعية في توزيع التنمية.

- **الأهداف:** تركزت حول الحد من التوازن الجهوي المختل، فك العزلة عن المناطق الهشة ،وعصرنة المدن لوفع جاذبيتها الإقتصادية.

- **الأدوات:** اعتمد المشرع منظومة تراتبية متكاملة، تبدأ بالمخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) كرؤية إستراتجية عليا للمدى البعيد، تتفرع عنه لمخططات الولائية (PAW) للإستجابة للمتطلبات المحلية، و تدعمها مخططات الحواضر الكبرى (SDAAM) لضبط و تسيير التوسع العمراني للمدن المتروبولية.

بذلك يشكل القانون رقم 01-20 بأدواته المتكاملة الركيزة القانونية و التنظيمية لتحقيق تنمية إقليمية متوازنة تجمع بين الفعالية الإقتصادية و حماية البيئة.

الفصل الثالث

أثر أدوات ومخططات التهيئة الإقليمية على تفعيل التنمية المحلية

يتناول هذا الفصل موضوع التهيئة الإقليمية والتنمية من خلال دراسة تحليلية للآليات المعتمدة في التخطيط الإقليمي وتوجيه التنمية على المستوى الوطني. كما يسلط الضوء على أهم الأدوات التنظيمية التي يعتمدها المخطط التوجيهي للعمل الإقليمي، إلى جانب إبراز الاستراتيجيات المعتمدة في تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، بما يضمن تحقيق التوازن بين مختلف المناطق. كما يتطرق هذا الفصل إلى مراحل وأهداف هذا المخطط في إطار القانون رقم 10-02، ودوره في دعم التنمية المحلية وتحقيق التنمية المستدامة.

المبحث الأول: الخطوط التوجيهية للعمل الإقليمي[1]:

جاءت الخطوط التوجيهية لتهيكل المخطط الوطني و لترد على رهانات تنمية الإقليم الوطني، حيث تشكل الخيارات الأساسية و الاهداف الوطنية الكبرى للتنمية مثلما تم تعريفها في التشخيص ثم الإعلان عنها في مختلف السيناريوهات، كما سيتم البيان فيما يلي:

المطلب الأول: تحقيق إقليم مستدام و إنشاء ديناميكيات إعادة التوازن الإقليمي.

جعّل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم من تحقيق التنمية المستدامة و إرساء ديناميكات إعادة التوازن الإقليمي أحد التوجهات الكبرى للعمل الإقليمي، و ذلك بالنظر إلى التحديات التّي يواجهها الإقليم الوطني و المتمثلة أساساً في التركز المفرط للسكان و الأنشطة و التجهيزات على الشريط الساحلي، و ما نتّج عنه من إختلالات مجالية و بيئية مقابل ضعف إستغلال الإمكانات التي تزخر بها الهضاب العليا و الجنوب، و في هذا السياق يؤكد المخطط على ضرورة التحكم في التوسع الحضري الغير منظم و حماية الأراضي الفلاحية و المساحات الطبيعية و ترشيد إستغلال الموارد المائية والوقاية من المخاطر الطبيعية و التكنولوجية مع إدماج البعد البيئي في مختلف السياسات العمومية. كما يركز على تعزيز التنمية المستدامة بإعتبارها شرطا أساسياً لإستمرارية التنمية الإقتصادية و الإجتماعية و تحقيق الإنسجام بين مختلف مكونات الإقليم الوطني.

و من جهة أخرى يهدف المخطط إلى إرساء ديناميكيات جديدة لإعادة التوازن الإقليمي من خلال الحد من التفاوتات المجالية بين مختلف مناطق البلاد و تشجيع توزيع أكثر عقلانية للسكان و الأنشطة الإقتصادية و دعم الهضاب العليا و الجنوب بإعتبارهما فضائين إستراتيجيين للتنمية المستقبلية. كما يسعى إلى خلق أقطاب للتنمية و تحقيق التكامل بين مختلف الأقاليم، بما يسمح بتخفيف الضغط عن المناطق الساحلية و تعزيز الترابط الوطني.

و في هذا الإطار، يؤكد المخطط على ضرورة إقامة شبكة حضرية متوازنة، و تدعيم البنى التحتية الكبرى، و تحسين شروط الوصول إلى مختلف مناطق الوطن، بما يسمح بإرساء ديناميكيات تنموية جديدة قادرة على تقليص الفوارق الإقليمية و تحقيق تنمية أكثر إنسجاما و إستدامة.

المطلب الثاني: شروط جاذبية الإقليم و تنافسيته

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية العدد 61، القانون رقم 10-02، المتضمن الماصدقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، ملحق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) 2030، المؤرخ في 29 جوان 2010، ص 39-41.

يعد تعزيز جاذبية الإقليم و رفع قدرته التنافسية أحد المحاور الإستراتيجية الأساسية التّي إعتمدها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، إنطلاقا من إعتبار أنّ التنمية الإقليمية لم تعد مرتبطة فقط بتوزيع الأنشطة و التجهيزات، و إنما أصبحت تقوم الأقاليم على جذب الإستثمارات، و تثمين مواردها الخاصة و الإندماج في الإقتصاد الوطني و الدولي، و من هذا المنظور يسعى المخطط إلى توفير الشروط الكفيلة بخلق أقاليم تتمتع بمستوى عالي من الجاذبية و القدرة التنافسية، بما يسمح لها بمواكبة التحولات الإقتصادية و التكنولوجية المتسارعة، و في هذا الإطار يؤكد المخطط على أهمية تحديث البنى التحتية الأساسية و تطوير شبكات النقل و المواصلات و الإتصالات بإعتبارها عناصر ضرورية لتحسين الترابط بين مختلف الأقاليم و تعزيز قدرتها على إستقطاب الأنشطة الإقتصادية و الإستثمارات.كمّا يولي اهمية خاصة لتطوير الموانىء و المطارات و تعزيز الشبكات اللوجيستية، و تحسين ظروف تنقل الأشخاص و السلع و المعلوماتن، بما يسهم في تقوية إندماج الإقتصاد الوطني في محيطه الإقليمي و الدولي و من جهة أخرى يشدد المخطط على أهمية تطوير إقتصاد المعرفة و ترقية البحث العلمي و الإبتكار، و تحسين مستوى التكوين و تنمية الموارد البشرية بإعتبارها عوامل حاسمة لتعزيز القدرة التنافسية للأقاليم و عليه فإنّ الهدف الأساسي من هذا التوجه يتمثل في بناء أقاليم ديناميكية و جاذبة، قادرة على تثمين إمكاناتها الطبيعية و البشرية و الإقتصادية، و على الإندماج في المحيطين الوطني و الدولي بما يضمن تحقيق تنمية إقتصادية مستدامة و متوازنة.

المطلب الثالث: تهيئة الإقليم و الإنصاف الإقليمي[1]

يقوم هذا التوجه على مبدأ التضامن الوطني و ضمان تكافىء الفرص بين مختلف الأقاليم، من خلال تقليص الفوارق التنموية و تحسين ظروف معيشة السكان و ضمان التوزيع العادل للخدمات و التجهيزات الأساسية كما يهدف إلى تعزيز التماسك الإجتماعي و الإقليمي، و تمكين جميع المناطق من الإستفادة من ثمار التنمية، بما يساهم في تدعيم الوحدة الوطنية و تحقيق الإستقرار.

و علاوة على ذلك يعتبر المخطط أن تحقيق الإنصاف الإقليمي يشكل شرطا أساسيا لتعزيز الوحدة الوطنية و التماسك الإجتماعي، إذ إن تقليص الفوارق التنموية بين المناطق يساهم في الحد من مظاهر التهميش و الإقصاء، و يعزز شعور المواطنين بالإنتماء و المشاركة في التنمية الوطنية.

[1] المرجع السابق، ص 41

وبالتالي فالخطوط التوجيهية تمثل تظاما للعمل المنسجم المتسم خصوصا بالتكامل الذي يدعو إلى الديمومة و إعادة التوازن و الجاذبية و الإنصاف الإقليمي وهي الأوجه الإستراتجية لتهيئة وتنمية الجزائر

في آفاق 2030، ترتكز على واقع الإقليم الوطني و السياسات القطاعية أو الإقليمية الجاري تنفيذها ، وتدمج بالتالي عددا كبيرا من الترتيبات و المشاريع الموجودة لكنها تحاول تكييفها مع رهانات التنمية الإقليمية الخاصة بالمخطط الوطني، وتم تنفيذ هذه الخخطوط التوجيهية من خلال 20

برنامجا للعمل الإقليمي " PAT" وتعتبر برامج العمل الإقليمي بمثابة برامج عملية و قد جعل حجمها

وتعقيداتها أو طابعها الأفقي من هذه البرامج عمليات طويلة المدى تجمع فاعلين متعددين ومتنوعين .

بيد ان هذه الخطوط الأفقية التي تشكل إلا مرحلة في إعدادها، فهي ذات طبيعة إسنادية مطروحة للنقاش على الصعيد الإقليمي وفضاءات البرمجة الإقليمية من السلطات المحلية (الوالي و المنتخبين المحليين، ولكن أيضا بصفة قطاعية على المستوى الوطني من طرف الحكومة).

المبحث الثاني: إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته و مراحل و أهداف إعداده[1]

لا تكمن القيمة العلمية و العملية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته في مجرد صياغة وثيقته النظرية بل تتوقف نجاعته على تبني إستراتيجية تنفيذية واضحة المعالم تتكامل فيها أدوار و مستويات القرار الإداري و التنموي، بناءا على ذلك يستوجب تجسيد هذا المخطط على أرض الواقع بتتبع مسار إعداده القانوني و فهم الأهداف الإستراتيجية التي يرمي إلى تحقيقها وصولا إلى تفعيل آليات مرنة تتنوع بين الأدوات المالية و التنظيمية.

المطلب الأول: تجسيد دور السلطة المركزية و الفاعلين المحليين في تهيئة الإقليم عبر آليات تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

يتجسد دور السلطة المركزية والفاعلين المحليين لتهيئة الإقليم من خلال مجموعة من الآليات التي أقرها المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، و التي تهدف إلى ضمان تنفيذ توجهاتها على أرض الواقع و تحقيق التنمية المتوازنة و تشمل هذه الآليات:

[1] د هاجر شنيخر،**إستراتيجية التهيأة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة و الفاعلية الإقتصادية "المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة (SNAT) نموذجا"**، مرجع سابق، ص 208.

1- أدوات تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم :

1-1 برامج العمل الإقليمي (PAT):[1]

وهي برامج عملية و ملموسة تترجم الخطوط التوجيهية وبرامج العمل للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم ويبلغ عددها 20 برنامجا يتم تزويدها بميزانيات خاصة .

1-2 هياكل الدعم للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم :

يتم تجسيد سياسة المخطط بوضع وسائل خاصة وهي :المالية و التقنية و البشرية ،وبالأخص الوسيلة الأخيرة التي تتطلب عددا هاما من المهنيين و المحترفين المؤهلين.

1-3 أدوات تمويل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم(الوسائل المالية):

ينص القانون 01-10 السابق الذكر على تقديم الإعتمادات و المساعدات المالية الضرورية للبرامج و الأعمال و للإستثمارات ، و أيضا على مضاعفة جميع الوسائل المالية في إطار المخطط .

1-4 الأدوات المحفزة لتهيئة الإقليم:

ويتعلق الأمر سواء بالترتيبات الجديد واو ببعض الترتيبات الموجودة ولكن يتعين تجديدها كونها قديمة أو لم يسبق أن طبقت .

أ- الصندوق الوطني لتهيئة وجاذبية الإقليم(FNAAT) :

يعتبر محاولة لإعادة إحياء الصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية ، الذي تم إحداثه سنة 1963بموجب المرسوم63-217 المؤرخ في 18 جوان 1963،يتعلق بمجلس المراقبة و مجلس الإدارة للصندوق الجزائري للتهيئة العمرانية ،ج.ر عدد 43 ويتعين العمل على إعادة تنظيمه كونه لا يزال غير عملي بعد ، بسبب غياب النصوص التنظيمية و الإعتمادات الضرورية .

ب- علاوات تهيئة و تنمية الإقليم (PADT) :

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **القانون رقم 10-02المؤرخ في 2010/06/29 يتضمن المصادقة على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم**، الجريدة الرسمية العدد 61 المؤرخة في 2010/10/21 ص 109.

وتشمل المستوى الوطني و المستوى المحلي وهي علاوات موجهة لدعم المستثمرين لتطوير أنشطتهم وتقييمهم و متابعتهم لبلوغ الاهداف المرجوة لتهيئة الإقليم .

ج- عقود تنمية الإقليم :

تنفيذ هذه العقود النصوص عليها قانونا يتم إبرامه بين الدولة أو إحدى او عدة جماعات محلية وشركاء إقتصاديين آخريين في إطار تجسيد المخطط الوطني .

د- المجلس الوطني لتهيئة الإقليم :

قصد السهر على تطبيق المخطط الوطني لتهيئة الإقليم سيتم إنشاء لجنة متابعة ، زيادة على ذلك في إطار المجلس الوطني .

2- تفرعات المخطط الوطني للتهيئة الإقليمية:

تنص المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم :259/10 المؤرخ في 21 أكتوبر 2010 المتضمن تنظيم الغدارة المركزية لوزارة التهيئة الإقليمية و البيئة جريدة عدد 64الصادرة في 26 اكتوبر 2010،معدل و متمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم ك 12-433 المؤرخ في :25.12.2012 جر عدد 71ن على ان المخطط الوطني يتفرع إلى مخططات قطاعية و مخططات إقليمية .

2-1 مخططات توجيهية قطاعية:

وهي وثائق التخطيط التي توجه للعمل القطاعي للوزارات و المتمثلة في المخطط التوجيهي للبنى التحتية الكبرى و الخدمات ذات المنفعة الوطنية حيث تنص المادة 22 من القانون 20/01 السابق الذكر على مايلي: تؤسس مخططات توجيهية خاصة بالبنى التحتية الكبرى و الخدمات الجماعية ذات المنفعة الوطنية وهي الادوات المفضلة لتطوير الإقليم الوطني و التنمية المنسجمة للمناطق[1]

وتتضمن ما يلي: المخطط التوجيهي للفضاءات و المساحات المحمية ، - المخطط التوجيهي للمياه ، والنقل ،و المطارات و الموانئ .- المخطط التوجيهي للتنمية الزراعية ، و الصناعية. - المخطط التوجيهي للتكوين ،و الصحة ن و السياحة، ويشمل المياه، المطارات ، الطاقة و الصحة ....، وهي 21

[1] د هاجر شنيخر، ، مرجع سابق، ص 209.

مخططا ،وقد تم تجمع هذه المخططات التوجيهية في 05 ميادين كبرى لأسباب تتعلق بالوضوح و حسن الفهم و إدارة لوحة التوجهات لمختلف القطاعات :

-ميدان البيئة و التراث .-الميدان الإقتصادي .-ميدان النقل و المواصلات .-ميدان التكوين .

-ميدان الصحة و الرياضة .

2-2 مخططات إقليمية[1]:

و هي وثائق التخطيط التي توجه للعمل الفضائي للمجموعات المحلية و المنتخبين و المتمثلة في: مخططات تهيئة فضاءات البرمجة الإقليمية و عددها 09 مخططات مقسمة على 03 مستويات:

- على مستوى التل مقسم إلى :
  - فضاءات البرمجة الإقليمية "شمال-وسط"
  - فضاءات البرمجة الإقليمية "شمال-شرق"
  - فضاءات البرمجة الإقليمية "شمال- غرب"
- على مستوى الهضاب العليا مقسم إلى:
  - فضاءات البرمجة الإقليمية "الهضاب العليا-وسط"
  - فضاءات البرمجة الإقليمية "الهضاب العليا- شرق"
  - فضاءات البرمجة الإقليمية " الهضاب العليا- غرب"
- على مستوى الجنوب مقسمة إلى:
  - فضاءات البرمجة الإقليمية "جنوب- غرب"
  - فضاءات البرمجة الإقليمية "جنوب- شرق"

[1]وناس يحيى، **دليل المنتخب المحلي لحماية البيئة**، دار العرب للنشر و التوزيع، الجزائر، 2001.

– فضاءات البرمجة الإقليمية "الجنوب الكبير"

2-3 المخططات التوجيهية للمدن الكبرى (سياسة المدينة):

إنّ سياسة المدينة تمّ تكريسها بالقانون رقم 06-06 المؤرخ في 20 فبراير 2006 و المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة (الجريدة الرسمية، العدد 15 المؤرخة في: 2006/03/12) و تمّ تأكيده بالمخطط الوطني من خلال برنامج خاص يتكفل بالمشاكل التّي تواجهها المدينة الجزائرية.

و ترسم الدولة سياسة المدينة و تضمن مسارها و تحدد أهدافها و إطاراتها و أدواتها، تستند على هيئات تتمثل في "المرصد الوطني للمدينة، الّذي أنشأ بموجب **المرسوم التنفيذي رقم 07-05 المؤرخ في 08 يناير سنة 2007** و المتضمن تشكيلة المرصد الوطني للمدينة و تنظيمه و سيره[1]. و المجلس الوطني للمدينة تطبيقا **للمادة 20 من القانون 06-06** و المتعلق بالقانون التوجيهي للمدينة السابق الذكر.

و عليه فإن نجاح سياسة المدينة يتطلب إعداد منظومة من أدوات التخطيط تقوم على العمل ضمن مستويات عدة تبدأ بالقاعدة مخططات شغل الأراضي، إلى المخططات التوجيهية للتهيئة و التعمير، و هي الأدوات الأساسية المرتبطة بتخطيط المدن.

2-4 المخطط التوجيهي لتهيئة الساحل (SDAL)[2]:

تنص المادة 07 من القانون 01-20 المتضمن قانون تهيئة الإقليم السابق الذكر على انّ المخطط التوجيهي للسواحل الّذي يتوافق مع المخطط الوطني، يترجم بالنسبة للمناطق الساحلية و الشريط الساحلي للبلاد و الترتيبات الخاصة بالمحافظة على الفضاءات الهشة و المستهدفة و تثمينها، و قد صدر العديد من التنظيمات التّي تنظم ذلك نذكر منها:

– المرسوم التنفيذي **رقم 06-351 المؤرخ في 05 أكتوبر 2006** يحدد شروط إنجاز المسالك الجديدة الموازية للشاطئ.

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية،**المرسوم التنفيذي رقم 07-05 المؤرخ في 2007/01/08 المتضمن تشكيلة المرصد الوطني للمدينة و تنظيمه و سيره**، الجريدة الرسمية، العدد 03 المؤرخة في 2007/01/10.

[2] د هاجر شنيخر، مرجع سابق، ص 210.

– المرسوم التنفيذي رقم **07-206 المؤرخ في 30 يونيو 2007** يحدد شروط و كيفيات البناء و شغل الأراضي على الشريط الساحلي و شغل الأجزاء الطبيعية المتاخمة للشواطئ و توسيع المنطقة موضوع منع البناء عليها.

– المرسوم التنفيذي رقم **08-327 المؤرخ في 21 أكتوبر 2008** يتضمن إلزام ربابنة السفن التي تحمل على متنها بضائع خطيرة سامة أو ملوثة بالإخطار عن وقوع أي حادث في البحر.

– المرسوم التنفيذي رقم **09-88 المؤرخ في 17فبراير 2009** يتعلق بتصنيف المناطق المهددة للساحل.

5-2 المخططات التوجيهية لتهيئة المدن الأربع الكبرى (الجزائر، قسنطينة، وهران، عنابة):

يتضمن هذا المخطط **04** محاور كبرى:

– رسم حدود فضاءات المدن الكبرى

– التشخيص القطاعي و الإقليمي و الإجتماعي و الإقتصادي.

– المخطط التوجيهي لتهيئة المدينة الكبيرة و البرنامج الأولوي للتدخل.

– آليات الإنجاز و المتابعة.

و تدعم هذه المحاور الأربعة بوثائق بيانية على مستوى 50000/1 من أجل إعادة تمثيل فضاءات المدن الكبرى.

المطلب الثاني: مراحل وأهداف إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.

1- مراحل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته[1]:

يمر تنفيذ المخطط **الوطني لتهيئة الإقليم بمرحلتين أساسيتين هما:**

[1]فتني خير الدين، **المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص قانون عقاري، جامعة العربي التبسي، تبسة،2019، ص25.

أ- **المرحلة الأولى:** حيث تتميز بإستئثار الدولة بمهمة تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته و تمتد هذه المرحلة إلى غاية 2015، ذلك أنّ الطابع الشمولي للمخطط و إمتداده ليشمل كامل التراب الوطني، جعل من الدولة تتحمل المسؤولية الأولى و المباشرة على تنفيذه، فهي صاحبة الإختصاص الأصيل في ذلك، حيث أشار برنامج الحكومة الجزائري أن تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم يمر عبر مرحلتين الأولى 2007-2015 حيث ستظل سياسة تهيئة الإقليم جارية أثناء هذه المرحلة المتميزة خصوصا بالعمل الإداري للدولة، حيث يقع على عاتقها مسؤولية تجسيد برامج تهيئة الإقليم المنصوص عليها في "م.و.ت.إ"، وفقا لما حدده لها من وظائف تتمثل فيمايلي:

1- إرساء القواعد التشريعية و التنظيمية الكفيلة بتنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم من خلال تحديد القواعد المتعلقة بالتخطيط العمراني، ووضع قواعد اللاتمركز و اللامركزية قصد السماح بإنجاز أهداف "م.و.ت.إ".

2- توجيه و مرافقة التنمية الإقتصادية للإقليم.

3- ضمان التضامن الوطني الإجتماعي و الإقتصادي و الإقليمي بما يسمح بتحقيق التوازن المستدام للأقاليم.

4- تجسيد و تحفيز مبدأ الشراكة و ذلك بالإنتقال من تهيئة تحظى فيه الدولة بالدور القوي و تمتلك فيها حق التدخل إلى تهيئة متشاور عليها.

و تقوم الدولة بتجسيد متطلبات "م.و.ت.إ" بالإعتماد على سلطاتها المركزية المتمثلة أساساً في وزارة تهيئة الإقليم و البيئة، و التّي تضطلع بتنفيذ السياة الوطنية لتهيئة الإقليم بما فيها "م.و.ت.إ"، و كذا المخططات التوجيهية المرتبطة بها[1]

غير أن الطابع الشمولي "م.و.ت.إ". و الذي يمتد إلى العديد من القطاعات الوزارية الاخرى يفترض مساهمة هذه الأخيرة في تنفيذه، حيث يقع على عاتق كل وزارة طبقا للصلاحيات المخولة لها بموجب القانون العمل على تنفيذ البرامج و الأعمال و المخططات التي أعلن عنها في إطار المخططات التوجيهية القطاعية ، والّتي تّم إدراجها في "م.و.ت.إ".

[1]الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **المادة 03 من المرسوم التنفيذي رقم 10-259،المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوازرة التهيئة الإقليمية و البيئة**، ج.ر عدد64 الصادرة في 26 أكتوبر 2010، معدّل و متمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-433المؤرخ في 25 ديسمبر 2012،ج.ر عدد71، المؤرخ في 21 أكتوبر 2010

غير أنّ تحقيق "م.و.ت.إ" للأهداف التّي سطرها تقتضي تضافر جهود السلطات المركزية إلى جانب مختلف السلطات المحلية ممثلة في الولاية والبلدية و التّي يقع على عاتقها واجب العمل على التعاون و التنسيق من أجل نقل المخطط الوطني إلى أرض الواقع و من الإطار النظري إلى التطبيقي.

فإذا كانت الولاية طبقاً "م.و.ت.إ" تعّد بمثابة الفضاء الوسيط نظراً لربطها بين عالم المدينة و الريف و كونها وسيط بين الإدارة المركزية و المحلية ممّا يؤهلها للإضطلاع بدور مهّم في تنفيذ توجيهات و أحكام هذا الأخير، حيث تتكفل مديرياتها المختلفة كمحافظة الغابات و مديرية البيئة، بالإظافة إلى مديرية التخطيط و التهيئة الإقليمية التّي تختص بوضع مخطط تهيئة للولاية بمعية الفاعلين المحليين و هذا بإظافة إلى المديريات الأخرى (التعمير، الموارد المائية...)بالسهر على تنفيذ مقتضيات "م.و.ت.إ" كلّ بحسب إختصاصه[1]. فإنّ البلدية تعتبر الوحدة القاعدية لتهيئة و تنمية الإقليم إذ تشكل المرتكز الأساسي لإنجاح أي مشروع أو مخطط يستهدف تهيئة الإقليم الوطني، خاصة و أنّ البلدية تتمتع بمجموعة من الصلاحيات في مجال التهيئة و التعمير و كذا التنمية، و هو ما يتيح للبلدية الإضطلاع بدور محوري في تنفيذ مشاريع "م.و.ت.إ" على المستوى المحلي[2].

ب- المرحلة الثانية: و هي مرحلة الشراكة التي تقوم خلالها بدور المقوّم و الحكم بعدما تكون قد وضعت الإستثمارات المهيكلة لسياستها في مجال تهيئة الإقليم و ترك فرص العمل الهامة إلى مجموعات أوسع من الفاعلين.[3]و التي تمتد من 2015 إلى غاية إستكمال تنفيذ "م.و.ت.إ" آفاق 2030. حيث تتطلب هذه المرحلة إشراك أطراف أخرى إلى جانب الأجهزة الرسمية في الدولة على غرار القطاع الخاص و فعاليات المجتمع المدني و المواطنين، ذلك أنّ "م.و.ت.إ" يعّد فرصة كبرى لتوضيح الدور التشاركي للفاعلين و الوطنيين و المحليين و العموميين و الخواص، في تجديد أنماط الحكم و تصور مستويات جديدة للتخطيط[4]، حيث أخذت بعين الإعتبار أولوية تكوين العنصر البشري المتخصص في الهندسة الإقليمية، إنعاش هيئات التشاور الإقليمي و توفير الغطاء المالي و الكافي لتغطية تلك الأعمال[5]، و لتحقيق ذلك لجأت الدولة إلى الشراكة الدولية لدعم سياستها في مجال تهيئة الإقليم و هو ما يجعل من الدولة تتحول إلى دور المرافق و الموجّه بحيث يقتصر على:[6]

---

[1]المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، **مرجع سابق**، ص106

[2]أنظر المواد: 113،112،110،108 من القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 يونيو 2011 المتضمن قانون البلدية ج.ر.ع 37 سنة 2011

[3]برنامج الحكومة الموافق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني، مرجع سابق ، ص81

[4]أنظر القانون رقم 10-02، مرجع سابق ،ص104

[5] برنامج الحكومة الموافق عليه من طرف المجلس الشعبي الوطني، مرجع سابق ، ص80

[6]أنظر القانون رقم 10-02، مرجع سابق ،ص109

1- تحديد تجسيد السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم مع الإقتصار على تقديم الإطار العام و التوجهات الكبرى.
2- تلعب دور المرافق و الموجّه لكنه دور محدود طبقاً للإمكانيات التقنية و المالية.
3- تبقى الضامن للتضامن الوطني الإقتصادي و الإجتماعي.
4- لها دور أساسي كمحفز و شريك و هي وظيفة حاسمة في المرحلة الثانية ذات الطابع التشاركي.

و قد نصّ "م.و.ت.إ" في مناسبات عديدة على التذكير بدور السكان و المواطنين في عملية التهيئة الإقليمية و ضرورة العمل على تمكينهم من المساهمة في صياغة التصورات و متابعة مشاريع التهيئة و التطوير، و ذلك بوضع إجراءات خاصة للتشاور من شأنها تنمية الشعور بالإنتماء إلى المجموعة الوطنية لدى المواطن.

2- أهداف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته:

يهدف المخطط الوطني لتهيئة الإقليم إلى تنظيم متناسق للفضاءالوطني وفق إطار مستدام و تنافسي متجاوزا كل الرهانات و التحديات بحيث تضمّن المخطط الوطني في محتواه بعض تلك الأهداف، "يحتاج الإقليم الوطني اليوم إلى أداة للتخطيط قادرة على دفع و تنسيق التنمية، بغض النظر عن المقاربات القطاعية، تكون بمثابة مرجع إستدلالي لجميع القطاعات و يحاول المخطط الوطني لتهيئة الإقليم الأخذ بعين الإعتبار لتحدياته و الإستجابة لها قصد وضع معالم جزائر متوازنة و مستدامة و تنافسية"[1].

هذه بعض الأهداف التي لا يمكن تحقيقها إلاّ بالإستناد إلى أهداف خاصة يكون التعمير و البناء جزء منها، بحيث تتكامل كل الأجزاء كأهداف نوعية لتحقيق هذه الأهداف العامة و نلخّص أهّم الأهداف الخاصة فيما يلي[2]:

1- **التوازن الجهوي للعمران:** يتأرجح الإقليم الجزائري بالإكتظاظ و الفراغ، الأمر الذّي يجعله غير متوازن، بحيث يعرف جملة من الإختلالات تهدد الفضاء المجالي بيئياً نتيجة المنحى التصاعدي للساكنة في الساحل و المناطق الحضرية، بسبب الطلب المتزايد على السكن في هذه المناطق و التّي أصبحت لا تستوعب هذا النمو الديموغرافي بالإضافة إلى ظهور أحزمة من البناءات الفوضوية و بالأخص منها القصديرية – تحاصر حدود المحيط العمراني و تعيق

66

[1]أنظر القانون رقم 10-02، مرجع سابق،ص63 ص65
[2]فتني خير الدين، مرجع سابق، ص 13

67

أي تنمية أو توطين لأي مشاريع بناء على مستوى هذه الأخيرة مع تعرض باقي المناطق إلى الإفقار و التصحر البشري، و هذا نتيجة النزوح و البحث عن سبل و ظروف أحسن للعيش. و لتصحيح هذه الإختلالات، تمّ إتخاذ إستراتيجية عن طريق: إعادة التوازن للساحل، تعمير مناطق الهضاب، إعادة التوازن لمناطق الجنوب، تنمية مناطق الحقوق، إعادة الإعتبار لعالم الريف و المناطق الجبلية و هذا ما نلمسه في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و كذلك في القانون 01-20. كما تمّ اللجوء إلى إنشاء مدن جديدة في كل من الجنوب و الهضاب و المناطق الداخلية و جعلها مناطق إستقطاب و جاذبية، لتغيير المنحى التصاعدي نحو الساحل و القضاء على ظاهرة التسحل.

2- **تأطير عملية التعمير و البناء[1]:** نظرا لما يعانيه الإقليم الوطني من تقهقر في مجال التعمير و البناء نتيجة تأثير النمو الديموغرافي و التطورات السياسية و الإقتصادية و الإجتماعية و الأمنية في العقود الأخيرة بحيث أنتج ذلك تدهور في إطار الحياة، و توسّع في النسيج العمراني غير المهيكل و سيء التجهيز ممّا أدى إلى تهميش أحياء بكاملها و إلى إنتشار السكن العشوائي و البناءات الفوضوية نتيجة خرق التشريع و التنظيم المعمول به، مع عدم مراعاة المخاطر الكبرى التي تهدد الإقليم الجزائري.

و عليه عمل المخطط الوطني لتهيئة الإقليم على تأطير عملية التعمير و البناء في إطار التنمية العمرانية المستدامة، و هذا ما أكدته المادة **09 من القانون01-20** السالف الذكر بحيث يضمن المخطط الوطني التوزيع الفضائي الملائم للمدن و المستوطنات البشرية من خلال التحكم في التجمعات السكنية، و قيام بنية حضارية متوازنة، مع الأخذ بعين الإعتبار المخاطر المهددة للإقليم و السكان، لأنّ التعمير المتزايد الذّي لا يأخذ في الحسبان هذه المخاطر يزيد كثيرا من الإنعكاسات المدمّرة في حالة حدوث الكوارث، و هذا ما جعل الجزائر تعدل من منظومتها القانونية في مجال التهيئة و التعمير و هذا بموجب القانون **04-05** المعدّل و المتمّم للقانون **90-29** المتعلق بالتهيئة و التعمير و هذا تماشيا مع مقتضيات السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم المجسدة في المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كإطار مرجعي و عام لباقي السياسات القطاعية و مختلف المخططات الأخرى.

3- ترقية المدن[2]:

[1] فتني خير الدين، ، مرجع سابق، ص15
[2] فتني خير الدين، ، مرجع سابق، ص 16

– نص القانون 20/01المتعلق بتهيئة الإقليم على بعض التجمعات الحضرية و عرف كل واحدة منها في المادة الثالثة منه حيث جاء فيها : "يقصد قي مفهوم هذا القانون بالمصطلحات الآتية :

– برنامج الجهة لتهيئة الإقليم وتنميته : الغقليم الذي يتكون من عدة ولايات متاخمة لها خصوصيات فيزيائية ن و وجات إنمائية مماثلة او متكاملة

– الحاضرة الكبرى: التجمع الحضري الذي يشمل عاى الأقل ثلاثمائة ألف(300.000) نسمة ولها قابيلية لتطوير وضائف دولية ،زيادة على وظيفتها الجهوية و الوطنية.

– المساحة الحضرية: الإقليم الذي يجب أخذه بعين الغعتبار ،بهدف التحكم في تنمية حاضرة كبرى وتنظيمها.

– المدينة الكبيرة: تجمع حضري يشمل على الأقل متئة ألف (100.000) نسمة.

– المدينة الجديدة: تجمع حضري مبرمج بكامله في موقع خال أو غنطلاقا من خلية خلايا السكنات الموجودة.

– المنطقة الحساسة: فضاء هش من الناحية الإيكولوجية ،لا يمكن أن تنجز فيها عمليات عمليات إنمائية دون مراعاة دون مراعاة خصوصياتها."

إستكمالا للقانون السابق صدر القانون **08/02 المؤرخ في 08 ماي2002**المتعلق المتعلق بشروط إنشاء المدن الجديدة و تهيئتها، بحيث تتضمن المادة 14 منه انه يندرج إنشاء المدن الجديدة ضمن السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ،من اجل إعادة التوازن البنية العمرانية .

ثم جاء القانون**06/06 المؤرخ في 20فبراير2006** المتضمن القانون التوجيهي للمدينة ،والذي يهدف إلى تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم،طبقا للمادة الأولى منه التي جاء فيها "يهدف هذا القانون إلى تحديد الأحكام الخاصة الرامية إلى تعريف عناصر سياسة المدينة في إطار سياسة تهيئة الإقليم و تنميته المستدامة...." كمت يصنف هذا القانون المدن و يوضح السياسة الخاصة يالمدينة .

وأمام هذه الترسانة القانونية لمعالجة هذه إختلالات المدن الجزائرية ،جاء كذلك المخطط الوطني لتهيئة الإقليم ليعززها و يرقيها بالتوافق مع هذ القوانين، معتبرا إياها في الخط الأول من المعركة التنموية و كفاعل في المبادلات الدولية، بحيث يقع على عاتقها مسؤولية تطوير أقاليمها و إعادة تشكيل الأنظمة

العمرانية من أجل إمتصاص تزايد السكان و إعادة توازن الإقليم الوطني، مع تأهيل المدن الكبرى و تحديثها حت تترقى إلى مصاف المدن العالمية ذات المستوى الجاذبي و التنافسي.

و عليه و لتجسيد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تحقيق مبادئه و أهدافه، لا بد من توفر مجموعة من الأدوات تتمثل في عدد مخططات، و الأدوات المالية و الإقتصادية و أدوات الشراكة، وفق إستراتيجية تهدف إلى تحقيق البعد البيئي للتعمير و البناء كجزء هام من السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم، في ظل أحكام المخطط الوطني لتهيئة الإقليم

المطلب الثالث : تقييم المخطط الوطني لتهيئة الإقليمية

إن تقييم المخطط الوطني لتهيئة الإقليم مرحلة أساسية لقياس مدى تحقيقه للأهداف التنموية والإقليمية التي أُنشئ من أجلها، والكشف عن مواطن القوة والقصور التي رافقت تطبيقه. ومن هذا المنطلق، سيتم تناول أهم الإشكالات التي واجهت هذا المخطط، والمتمثلة في قصور المنهج القطاعي، وحدود النماذج المكانية المختارة وإشكالية تنافسية الأقاليم، إضافة إلى حدود الحوكمة الإقليمية.

الفرع الأول : قصور المنهج القطاعي

تعاني سياسة التهيئة الإقليمية في الجزائر من جملة من النقائص التي تعيق تحقيق أهدافها، ويأتي في مقدمتها غياب تقييم شامل وفعّال للسياسات الإقليمية المعتمدة. فعلى الرغم من التأكيد على ضرورة إنشاء منظومة لتقييم السياسات العمومية الإقليمية بما يسمح بإدخال التعديلات اللازمة وضمان التنفيذ الأمثل للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم(SNAT) ، إلا أن هذه الآلية لم تُفعَّل بالشكل المطلوب.

وقد نص المخطط الوطني لتهيئة الإقليم 2025 على إنشاء المرصد الوطني للإقليم، بهدف متابعة تطور المجالات الترابية، والإسهام في إعداد وتنفيذ وتقييم السياسات الإقليمية، غير أن هذا المشروع ظل حبرًا على ورق رغم مرور عدة سنوات على إقراره. ويُعد غياب هذه المؤسسة أحد أبرز مظاهر ضعف منظومة التخطيط الإقليمي[1].

كما يُعد ضعف التنسيق بين مختلف القطاعات من أهم الإشكالات التي تواجه سياسة التهيئة الإقليمية، إذ لا يمكن تحقيق تنمية متوازنة دون وجود تعاون فعلي بين السياسات القطاعية وإشراك جميع الفاعلين على المستويات الوطنية والإقليمية والمحلية في إطار مقاربة تشاركية. ومن ثم، فإن سياسة التهيئة مطالبة بدمج مختلف السياسات القطاعية وربطها بمستويات التدخل المختلفة، بما يضمن التكامل والانسجام في تنفيذ البرامج التنموية.

[1] حرار، صبيحة، "**سياسة تهيئة الإقليم والاتجاه نحو تنمية إقليمية مستدامة في الجزائر**"، *مجلة البشائر الاقتصادية*، المجلد 10، العدد 03، جامعة طاهري محمد – بشار، ديسمبر 2024، ص. 374.

وفي الواقع الجزائري، لا تزال المخططات التوجيهية القطاعية تعاني ضعفًا في مراعاة متطلبات التوازن الإقليمي، كما أن مساهمتها في تحقيق أهداف التهيئة تبقى محدودة. ويبرز هذا الخلل في غياب التنسيق بين الوزارات والهيئات المعنية، وعدم إشراكها بصورة فعالة في إعداد وتنفيذ مخططات التهيئة. ويظهر ذلك بوضوح في معالجة القضايا الحضرية، التي ما تزال تتم وفق مقاربة قطاعية منفصلة، بعيدًا عن أي تنسيق بين مختلف القطاعات المتدخلة[1].

ومن هذا المنطلق، برزت الحاجة إلى تبني مقاربة مندمجة للتنمية الإقليمية تقوم على النظر إلى الإقليم كوحدة متكاملة، وتعزيز التعاون بين مختلف الفاعلين، مع مراعاة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية للمشروعات، إلى جانب اعتماد رؤية استراتيجية تنسق بين مختلف المستويات الترابية.

الفرع الثاني: حدود النماذج المكانية المختارة وإشكالية تنافسية الأقاليم

اعتمد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) مجموعة من النماذج الجديدة للتنظيم المجالي، من بينها المناطق الصناعية المتكاملة، والأقطاب التكنولوجية(Technopoles) ، باعتبارها أدوات لتنظيم الفضاء وتحفيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز التنسيق بين مختلف الفاعلين.

وقد صُممت هذه النماذج لتكون مراكز جذب قادرة على استقطاب الاستثمارات ورفع تنافسية الأقاليم، غير أن نجاحها ظل محل شك، بالنظر إلى حداثة التجربة الجزائرية في هذا المجال، وإلى محدودية تطور البيئة التكنولوجية، التي ما تزال في مراحلها الأولى[2].

كما أن التجارب السابقة، ولاسيما تلك القائمة على مفهوم "أقطاب النمو"، أظهرت نتائج غير مرضية، حيث أسهمت في تركيز الاستثمارات داخل مناطق محددة، مما أدى إلى اتساع الفوارق المجالية بدل الحد منها.

وفي السياق ذاته، تبنى المخطط الوطني نموذج التنمية الحضرية من خلال دعم المدن الكبرى وتعزيز جاذبيتها وتنافسيتها، إلا أن هذا التوجه قد يؤدي إلى تكريس التفاوتات الإقليمية على حساب المناطق الأقل نموًا، الأمر الذي يثير تساؤلات حول مدى قدرة هذه الخيارات على تحقيق العدالة المجالية والتنمية المتوازنة بين مختلف الأقاليم.

الفرع الثالث : حدود الحوكمة الإقليمية

تمثل الحوكمة الإقليمية أحد المرتكزات الأساسية لنجاح سياسات التهيئة، غير أن الواقع يكشف عن وجود اختلالات مؤسساتية وتنظيمية تحد من فعاليتها. فقد برز مفهوم الحوكمة الإقليمية باعتباره بديلًا عن

[1] المرجع السابق نفسه ، ص 375

[2] حرار، صبيحة، المرجع السابق ، ص 375

الأساليب التقليدية القائمة على الإدارة المركزية، حيث يقوم على إشراك مختلف الفاعلين، من سلطات عمومية وقطاع خاص ومجتمع مدني، في صنع القرار التنموي.

وتوفر الحوكمة الإقليمية إطارًا متكاملًا للتخطيط، يقوم على التنسيق بين مختلف القطاعات والمستويات الإدارية، إلا أن تطبيقها في الجزائر لا يزال يواجه عدة صعوبات ترتبط بالنقائص المؤسساتية وضعف اللامركزية[1].

أولا :النقائص المؤسساتية

تعاني المنظومة المؤسساتية والقانونية المكلفة بتنفيذ سياسة التهيئة الإقليمية من قصور واضح، سواء على المستوى الوطني أو المحلي. فعلى المستوى الوطني، لم يتم إلى اليوم تجسيد مشروع إنشاء المرصد الوطني للإقليم، رغم إعداد مشروع المرسوم التنفيذي المنظم له.

أما الوكالة الوطنية للتهيئة وجاذبية الإقليم(ANAAT) ، ورغم إنشائها منذ سنة 1981 ومساهمتها في إعداد التوجهات الاستراتيجية للسياسة الوطنية للتهيئة والتنمية المستدامة، فإن دورها في تنفيذ هذه السياسات ظل محدودًا، ولم يرق إلى مستوى الأهداف المرسومة.

وعلى المستوى المحلي، تتولى مديريات التخطيط والتهيئة الإقليمية إعداد مخططات التهيئة بالتنسيق مع الفاعلين المحليين، إلا أن هذه المخططات غالبًا ما تصطدم بضعف الهياكل المكلفة بتنفيذها، إضافة إلى غياب آليات فعالة للمتابعة والتقييم، مما يقلل من مردوديتها ويحد من إمكانية تجسيدها على أرض الواقع.

ثانيا : ضعف اللامركزية

تتسم سياسة التهيئة الإقليمية في الجزائر بسيطرة واضحة للسلطة المركزية على عملية اتخاذ القرار، إذ يتم إعداد وتنفيذ أغلب المخططات وفق رؤية مركزية تعتمد على المخططات القطاعية قصيرة ومتوسطة وطويلة المدى.

وقد تعرض هذا النموذج لانتقادات واسعة، بسبب محدودية صلاحيات الجماعات المحلية وضعف مشاركة القطاع الخاص في إعداد وتنفيذ السياسات الإقليمية. ويترتب عن ذلك اتساع الفجوة بين التخطيط والتنفيذ على المستوى المحلي، فضلًا عن ظهور صعوبات في التنسيق بين مختلف المتدخلين، الأمر الذي يؤدي إلى بطء إنجاز المشاريع، وارتفاع تكلفتها، وتراجع فعالية السياسات التنموية المنشودة.[2]

[1] المرجع السابق ، ص 375

[2] حرار، صبيحة، المرجع السابق ، ص 376

69

خلاصة الفصل:

نستخلص في ختام هذا الفصل، الذّي خصص لتقديم دراسة تحليلية شاملة للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم و تنميته (SNAT) في آفاق 2030 ،أنّ الجزائر تبنت مقاربة إستشرافية متكاملة تهدف إلى إعادة رسم الخريطة التنموية للبلاد، حيث شكلت الخطوط التوجيهية الأربعة لعمل الإقليم الركيزة الأساسية و الفلسفة الموجه لضبط تسيير المجال الجغرافي و من جهة أخرى أظهر التحليل أنّ إستراتيجية تنفيذ المخطط و مراحله و أهدافه المسطرة تمثل الإطار العملي و الهيكلي الذّي يسعى من خلاله المشرع و المنفذ الجزائري إلى تجاوز الإختلالات التنموية السابقة عبر أدوات تنفيذية تعتمد على إنشاء الأقطاب الصناعية، و توسيع الشبكات اللوجيستية و ترقية الأقاليم الداخلية و الجنوبية لفك العزلة عنها، و رغم مثالية هذه المقاربة الإستشرافية و طموحها إلّا أنّ تجسيدها الميداني يبقى يواجه تحديات حقيقية ترتبط بالتنسيق و التمويل و المتابعة.

خاتمة

خاتمة :

شكلت سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر محوراً إستراتيجيا ضمن السياسات العمومية الهادفة إلى إعادة هندسة المجال الجغرافي و تحقيق التوازن التنموي.و قد سعت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على هذه السياسة و أثرها الميداني على التنمية المحلية، من خلال تتبع مسار بحثي تدرج من ضبط الأطر الفكرية و النظرية وصولا إلى تشريح المنظومة التشريعية و الأدوات التخطيطية و الإستشرافية المعتمدة في الواقع الجزائري.

لقد خلصت الدراسة في شقها المفاهيمي إلى وجود علاقة عضوية و تكاملية طردية بين تهيئة الإقليم و التنمية المحلية، إذ لا يمكن تصور تنمية محلية ناجحة و فعالة بمعزل عن تخطيط مجالي عقلاني و مسبق يأخذ الحيز الجغرافي كوعاء حركي للإستثمار و توطين الأنشطة و السكان وفي هذا الصدد شكّل صدور القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة قفزة نوعية في المنظومة التشريعية الجزائرية، كونه وضع المبادئ المرجعية و الأطر المؤسساتية الإنتقالية من التسيير المركزي إلى تسيير تشاركي يهدف إلى معالجة الإختلالات المجالية الكبرى و تقليص الفوارق الجهوية.

و على المستوى التطبيقي و التحليلي، تبيّن من خلال دراسة المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) المعتمد و المصادق عليه بموجب القانون رقم 10-02، أنّ الجزائر تملك رؤية إستشرافية طموحة و آفاق واعدة في حدود سنة 2030 تعتمد على خطوط توجيهية متكاملة تتمثل في الإستدامة البيئية، إعادة التوازن المجالي،الإنصاف الإجتماعي و التنافسية الإقتصادية. و قد تجسدت هذه المقاربة في أدوات تنفيذية هامة ركزت على تطوير البنية التحتية، و شبكات النقل اللوجيستية و محاولة توطين أقطاب صناعية و إقتصادية خارج الشريط الساحلي لفك العزلة عن المناطق الداخلية و الجنوبية و تنشيط حركيتها التنموية.

حيث ساهمت سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر بدفع عجلة التنمية المحلية نسبيا و تدريجيا لاسيما في شقها المتعلق بفك العزلة و تطوير البنية التحتية الأساسية و من أهم النتائج التّي تمّ الوصول إليها:

– تبين أن التهيئة الإقليمية تُعد أداة أساسية لتحقيق التوازن بين مختلف مناطق الدولة وتقليص الفوارق الجهوية .

– أظهرت الدراسة أن التنمية المحلية لا يمكن تحقيقها دون اعتماد تخطيط مجالي شامل يأخذ بعين الاعتبار خصوصيات كل إقليم .

– اتضح أن التركز الحضري في المدن الكبرى أدى إلى اختلالات واضحة مثل الهجرة الريفية وتزايد الضغط على الخدمات والبنية التحتية .
– بينت النتائج أن المناطق الريفية والداخلية ما تزال تعاني من ضعف في الاستثمار والتجهيزات وفرص التنمية .

– أظهرت الدراسة أن نجاح السياسات التنموية يرتبط بمدى التنسيق بين مختلف الفاعلين واعتماد مقاربة تشاركية فعالة .

– أهم الاقتراحات و التوصيات:

1. ضرورة تعزيز سياسة التهيئة الإقليمية بما يضمن توزيعًا عادلًا للاستثمارات بين مختلف الأقاليم .
2. دعم التنمية في المناطق الريفية والداخلية من خلال تحسين البنية التحتية وتوفير الخدمات الأساسية وفرص العمل .
3. وضع آليات فعالة للحد من التوسع الحضري غير المنظم وتشجيع التعمير المتوازن والمستدام .
4. تعزيز التنسيق بين مختلف القطاعات والهيئات المحلية والمركزية لضمان فعالية السياسات التنموية .
5. تشجيع الاستثمار المحلي والخاص في المناطق المهمشة مع توفير تحفيزات اقتصادية وجبائية لجذب المستثمرين .

وفي الأخير، يمكن القول إن تحقيق تنمية متوازنة وشاملة يتطلب رؤية استراتيجية واضحة وإرادة سياسية قوية، إلى جانب تفعيل أدوات التهيئة الإقليمية بشكل فعّال، بما يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار من العدالة والتوازن والاستدامة، ويعزز وحدة الإقليم واستقراره.

قائمة المراجع

قائمة المراجع :

أولا : المراجع باللغة العربية

1- الدساتير والإتفاقيات والقوانين

1) قانون رقم 01-20 مؤرخ في 12 ديسمبر سنة 2001، يتعلق بتهيئة الإقليم و تنميته المستدامة.
2) القانون رقم 87-03 المؤرخ في 28 جانفي 1987، المتعلق بالتهيئة العمرانية، الجريدة الرسمية، العدد 01.
3) قانون رقم 90-29 المؤرخ في 01 ديسمبر 1990، المتعلق بالتهيئة والتعمير، الجريدة الرسمية، عدد 52
4) المرسوم التنفيذي رقم 07-05 المؤرخ في 2007/01/08 المتضمن تشكيلة المرصد الوطني للمدينة و تنظيمه و سيره، الجريدة الرسمية، العدد 03 المؤرخة في 2007/01/10.
5) المرسوم التنفيذي رقم 10-01، مؤرخ في 18 محرم 1431هـ الموافق لـ 4 يناير 2010، يتعلق بالمخطط التوجيهي لتهيئة الموارد المائية والمخطط الوطني، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 10.
6) المرسوم التنفيذي رقم 10-259 المؤرخ في 21 أكتوبر 2010 المتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوازرة التهيئة الإقليمية و البيئة، ج.ر عدد64 الصادرة في 26 أكتوبر 2010، معدّل و متمم بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-433المؤرخ في 25 ديسمبر 2012،ج.ر عدد71.

2- الكتب

1) بشير التيجاني، التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000
2) جمال حلاوة، علّي صالح، مدخل إلى علم التنمية، الشروق، د.ب.ن، 2010
3) جمالحلاوة،علصالح،مدخلالىعلمالتنمية، دار النشر الشروق، 2010
4) سامي محمد الصلاحات، معجم المصطلحات السياسية في تراث الفقهاء، الطبعة الثانية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2000
5) عبد اللطيف بن أشنهو، التجربة الجزائرية في التنمية والتخطيط 1962-1980، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 1999

6) فوزي بودقة، التخطيط العمراني لمدينة الجزائر: تحديات وبدائل، د.ط، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2015
7) مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، الطبعة الثانية، مكتبة الشروق الدولية، القاهرة، 2002
8) محمد منير حجاب، الإعلام والتنمية الشاملة، ط 2، دار الفجر، القاهرة، 2000
9) مسعود جبران، معجم الرائد، الطبعة الثالثة، دار العلم للملايين، بيروت، 1991

3- الدوريات والتقارير

1) أحميد آتو محمد، دور الجماعات المحلية في مجالي تهيئة الإقليم والتنمية المحلية، المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية
2) د. هاجر شنيخر، استراتيجية التهيئة الإقليمية لتحقيق التنمية المستدامة والفعالية الاقتصادية: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة (SNAT) نموذجًا، مجلة العلوم الإنسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 07، العدد 03، 2020
3) عبد النور ناجي، نحو تفعيل دور الإدارة المحلية (الحكم المحلي) الجزائرية لتحقيق التنمية الشاملة، قسم العلوم السياسية، جامعة عنابة، الجزائر
4) فردي كريمة «إستراتيجية المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة في تحقيق الإنصاف الإقليمي .«مجلة السياسة العالمية، المجلد 05، العدد الخاص 01 ، سنة 2021
5) محمد ساسي، "تهيئة الإقليم: تعديل المفهوم وتحديد معايير التخطيط المجالي – دراسة تحليلية ونقدية"، مجلة التعمير والبناء، المجلد 2، العدد 10، أفريل 2012
6) مريم بورشروش، تحديد الإطار القانوني للحواضر الكبرى: صلاحياتها و الوسائل القانونية لتسييرها في التشريع الجزائري، مجلة القانون و المجتمع، مجلد 09 العدد 01، سنة 2021.
7) مصطفى عبد الله الكفري، التنمية الشاملة والتنمية البشرية، مجلة الحوار المتمدن، العدد 816، 2004/04/26
8) نور الدين يوسفي .المخطط الوطني لتهيئة الإقليم كأداة للمحافظة على العقار والبيئة وعصرنة المدن . مجلة الحقوق والحريات، عدد تجريبي، 2013.

4- الأطروحات والمذكرات

1) رادية عليان، التهيئة الإقليمية في الجزائر في إطار التعاون اللامركزي بين التعاون الجزائري الأوروبي – دراسة حالتي تعاون، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة مولود معمري، تيزي وزو 1

2) سامي بوطالبي .النظام القانوني للتخطيط البيئي في الجزائر ودوره في حماية البيئة .مذكرة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد الأمين دباغين سطيف 2، 2016 / 2017

3)الطاهر لعشيبي، الاختلالات المجالية والتهيئة الإقليمية في الجزائر: حالة الإقليم الشمالي الشرقي للجزائر، أطروحة دكتوراه في علوم الأرض (تخصص: تهيئة إقليمية)، كلية علوم الأرض والجغرافيا والتهيئة الإقليمية، جامعة هواري بومدين للعلوم والتكنولوجيا، الجزائر، 2012

4)طاهري أمباركة، العمري هدى، دور سياسة تهيئة الإقليم في التنمية المحلية في الجزائر: دراسة حالة ولاية المدية) 2000–2015(، مذكرة ماستر،جامعة الجلفة، 2016–2017

5)عبد الحق حملاوي، الآليات السياسية لتحقيق التنمية الاقتصادية في الدول العربية من منظور الحكم الراشد: تجربة الجزائر 1999–2007، مذكرة ماستر في تخصص السياسة العامة والإدارة المحلية (غير منشورة)، جامعة محمد خيضر بسكرة، الموسم الجامعي 2012–2013

6)عون كريمة، السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم: مخطط ترقية مدن الجنوب نموذجًا (ولاية بسكرة)، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015–2016

7)العيفاوي كريمة، خرف الله سليمة، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم "أداة لتهيئة الإقليم و تنميتة المستدامة"، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في الحقوق، جامعة عبد الرحمان ميرة، بجاية، 2013.

8)فتني خير الدين، المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر تخصص قانون عقاري، جامعة العربي تبسي، تبسة، 2019.

9)كمال الهادف .السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم: مخطط ترقية الجنوب .مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2018 / 2019

10)كمال تكواشت .التعمير والبناء في التنظيم وإعادة التنظيم: دراسة قانونية .كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة 1، 2016 / 2017

11)كوسة منال، دور المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (S.N.A.T) في تحقيق التنمية المحلية – دراسة حالة ولاية بومرداس، مذكرة ماستر، المدرسة الوطنية للعلوم السياسية، 2022–2023

12)محمد بن نعمان، مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق تنمية محلية متوازنة جغرافياً: دراسة حالة ولاية بومرداس (الجزائر) 2009–2011، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الموسم الجامعي 2011–2012

13)مليكة سايل، دور سياسة التهيئة الإقليمية في تحقيق التنمية المحلية في الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر 3، 2019–

5-مواقع إلكترونية :

1) Dictionnaire latin–français, disponible sur : http://www.dicolatin.com/FR/LAK/0/REGIO/index.htm

2) http://islamfin.go–forum.net/t611–topicتم الاطلاع عليه بتاريخ 2026/04/25، الساعة 15:30 .

3) أحمد محمد بن العال، التنمية الإقليمية في مصر، متوفر علىwww.kotobarabia.com : يوم 25–04–2026 الساعة 19:24

ثانيا : المراجع باللغة الفرنسية

1) Cherif Rahmani, *La croissance urbaine en Algérie*, OPU, 1982
2) Jacques De Lanversin, La région et l'aménagement du territoire dans la décentralisation, Paris, Éditions Economia, 1989
3) Jean Gérardon, *Politiques d'aménagement du territoire*, Paris, Éditions Ellipses, 2008
4) Kamel Kateb, *Population et organisation de l'espace en Algérie*, *L'Espace géographique*, 2003, tome 4,
5) Le Petit Larousse illustré, Édition française, Paris, 1992
6) Pierre Merlin et Françoise Choay, Dictionnaire de l'urbanisme et de l'aménagement, Paris, Presses Universitaires de France, 1988
7) Pierre Merlin ،*La géographie et l'aménagement du territoire* ،2e édition ، PUF ،Paris ،1993
8) Selon **Yves Diascorn**, toute politique d'aménagement du territoire traduit une philosophie fondée sur le refus du principe libéral du « laisser-faire », en ce sens qu'elle implique une intervention volontaire de l'État dans l'organisation de l'espace (MERADI, 2007)

الفهرس

الفهـرس

فهــرس المحتويــات	الصفحة
شكــر وتقديــر	
الإهـــداء	
مقدمـــة	أ- و
الفصل الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للتهيئة الإقليمية والتنمية المحلية	09
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتهيئة الإقليمية	10
المطلب الأول :مفهوم التهيئة الإقليمية	10
المطلب الثاني :مقاربات نظرية في التهيئة الإقليمية	16
المطلب الثالث :مبررات وأهداف التهيئة الإقليمية	17
المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية	19
المطلب الأول :مفهوم التنمية المحلية	19
المطلب الثاني :أهمية التنمية المحلية ومقوماتها	22
المطلب الثالث :أسس التنمية المحلية و معوقاتها	24
خلاصة الفصل	27
الفصل الثاني :سياسة تهيئة الإقليم وتنميته في الجزائر من خلال قانون 01-20	29
المبحث الأول: سياسة تهيئة الإقليم وتنميته في الجزائر	30
المطلب الأول: مراحل تطور سياسة تهيئة الإقليم و تنميته في الجزائر	30
المطلب الثاني: مبادئ وأسس سياسة التهيئة الإقليمية وتنمية في الجزائر	32
المطلب الثالث: أهداف سياسة تهيئة الإقليم و تنميته في الجزائر	34
المبحث الثاني : أدوات سياسة تهيئة الإقليم والتنمية في الجزائر	36
المطلب الأول: المخطط الوطني لتهيئة الإقليم(S.N.A.T)	36
المطلب الثاني : مخططات تهيئة الإقليم الولائي(PATW)	41

المطلب الثالث : مخططات التوجيهية لتهيئة فضاءات الحواضر الكبرى	**48**
خلاصة الفصل	**54**
الفصل الثالث: أثر أدوات ومخططات التهيئة الإقليمية على تفعيل التنمية المحلية	**56**
المبحث الأول: الخطوط التوجيهية للعمل الإقليمي	**57**
المطلب الأول: تحقيق إقليم مستدام و إنشاء ديناميكيات إعادة التوازن الإقليمي.	**57**
المطلب الثاني: شروط جاذبية الإقليم و تنافسيته	**57**
المطلب الثالث: تهيئة الإقليم و الإنصاف الإقليمي	**58**
المبحث الثاني: إستراتيجية تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته و مراحل و أهداف إعداده	**59**
المطلب الأول: تجسيد دور السلطة المركزية و الفاعلين المحليين في تهيئة الإقليم عبر آليات تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.	**59**
المطلب الثاني: مراحل وأهداف إعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم.	**64**
المطلب الثالث : تقييم المخطط الوطني لتهيئة الإقليمية	**66**
الفرع الأول : قصور المنهج القطاعي	**66**
الفرع الثاني: حدود النماذج المكانية المختارة وإشكالية تنافسية الأقاليم	**67**
خلاصـــة الفصـل	**70**
خاتمـــة	**73-72**
قائمـــة المراجـــع	**78-75**
الفهـــرس	**81-80**
ملخـــص الدراســـة	**83**

فهرس

ملخــص

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى الكشف عن مسار تطور سياسة تهيئة الإقليم في الجزائر عبر ثلاث محطات زمنية فارقة؛ تمتد الأولى من الاستقلال إلى غاية 1990 المتميزة بالمركزية، تليها المرحلة الانتقالية (1990–2001)، وصولاً إلى المرحلة الثالثة الممتدة من 2001 إلى يومنا هذا والتي تبنت أبعاد التنمية المستدامة. ولتحقيق أهداف الدراسة، تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول متكاملة؛ تناول الأول الإطار المفاهيمي والنظري لكل من التهيئة الإقليمية والتنمية المحلية وطبيعة العلاقة التكاملية بينهما، في حين خصص الفصل الثاني لتشريح البعد التشريعي والمؤسساتي للسياسة الإقليمية الجزائرية في ظل القانون رقم 01–20، مع استعراض أدوات التخطيط والهيئات الوصية الفاعلة. وختاماً، ركز الفصل الثالث على دراسة تحليلية تقييمية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT) وفق مقتضيات القانون رقم 10–02، ومناقشة محاوره التوجيهية الأربعة وآليات تنفيذه في آفاق 2030. وقد خلصت الدراسة إلى أن نجاح التنمية المحلية بات مشروطاً بمدى تفعيل أدوات التهيئة الإقليمية وعقلنة الممارسات التخطيطية الميدانية للحد من الفوارق الجهوية وتثمين الموارد الترابية المتاحة.

الكلمات المفتاحية : تهيئة الإقليم، التنمية المحلية، التنمية المستدامة، العدالة المكانية، التخطيط الإقليمي، الفوارق الجهوية.

Abstract:

This study aims to examine the evolution of regional planning policy in Algeria through three major historical phases. The first phase extends from independence until 1990 and is characterized by a centralized approach. The second phase covers the transitional period from 1990 to 2001, while the third phase, extending from 2001 to the present, embraces the principles of sustainable development.

To achieve the objectives of the study, the research is divided into three complementary chapters. The first chapter addresses the conceptual and theoretical framework of both regional planning and local development, highlighting the complementary relationship between them. The second chapter examines the legislative and institutional dimensions of Algeria's regional planning policy under Law No. 01-20, with particular emphasis on planning instruments and the institutions responsible for their implementation. Finally, the third chapter provides an analytical and evaluative assessment of the National Spatial Planning Scheme (SNAT) in accordance with the provisions of Law No. 10-02, discussing its four strategic orientations and the mechanisms for its implementation toward the 2030 horizon.

The study concludes that the success of local development depends largely on the effective implementation of regional planning instruments and the rationalization of planning practices

in the field, with the aim of reducing regional disparities and enhancing the sustainable use of territorial resources.

Keywords: Regional Planning, Local Development, Sustainable Development, Spatial Justice, Regional Planning, Regional Disparities.